مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

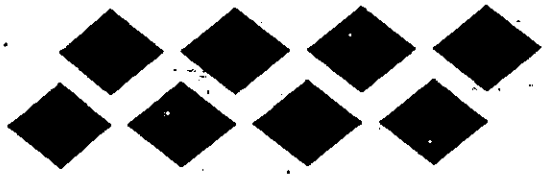

عمالة الأطفال وعلاقتها بالأوضاع الأسرية
دراسة ميدانية بالمنطقة الصناعية بمحافظة قنا

د / على طلبه محمد إبراهيم
مدرس علم الاجتماع / كلية الآداب بقنا
جامعة جنوب الوادى

عمالة الأطفال وعلاقتها بالأوضاع الأسرية
دراسة ميدانية بالمنطقة الصناعية بمحافظة قنا

أبحاث

د / على طلبه محمد إبراهيم
مدرس علم الاجتماع / كلية الآداب بقنا
جامعة جنوب الوادى

تصدير :

إذا كانت الطفولة هى المستقبل الذى سيتشكل على أيدى أطفال اليوم رجال ونساء الغد، فإن الحاضر بدوره يدور حول الطفل، إننا نعمل ونكد، نفكر ونتدبر، نخطط ونرسم من أجل عالم أفضل لأولادنا، ومن أجل تنشئة أفضل لهؤلاء الأطفال، وإذا كنا فى غمرة انشغالنا هذا نغفل أو نتناسى بعض الفئات المحرومة، فإن مجتمع الغد هو الذى يدفع الثمن فى نهاية الأمر كنتيجة لوضع غير سليم وتخطيط غير محكم .

وتعتبر ظاهرة عمالة الأطفال فى الآونة الأخيرة من أهم المشكلات التى تواجه الباحثين والمتخصصين لما لها من أضرار عديدة تعود على الطفل وعلى أسرته وعلى المجتمع بأسره، وتقع فئة الأطفال العاملين الذين تقل أعمارهم عن سبعة عشر عاما ضمن الفئة التى لا يوليها المجتمع العناية الكافية أحيانا لاعتقاده بأنها فئة محدودة غير مؤثرة، وأحيانا بحجة أنها فئة أفضل من غيرها، وأن وجود الأطفال فى العمل أفضل من وجودهم فى الشارع وتشردهم أو جنوحهم ، إلا أن هذه الحجج غير صادقة .

ويلاحظ أن اتجاهات عمالة الأطفال فى المجتمع المصرى قد أخذت صورة مذبذبة بين الارتفاع والانخفاض متأثرة بالعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فمثلاً فى عام ١٩٢٧ بلغت نسبة الأطفال العاملين نحو ١١,٨ % من إجمالي القوى العاملة، ثم وصلت إلى ٢٧,٣ % عام ١٩٣٧، ثم انخفضت إلى ٩,٦ % عام ١٩٤٧، وفى عام ١٩٦٠ وصل عدد الأطفال العاملين نحو ١١,٧ % من إجمالي القوة العاملة، وفى عام ١٩٧٦ بلغت نسبتهم ١٩,٧ لتصل عام ١٩٨٤ إلى ١٠,٢% من إجمالى عدد السكان العاملين فى المجتمع المصرى، ولكن المدقق فى الآونة الأخيرة وبعد تغير النظام الاقتصادى وإتباع سياسة التحرر الاقتصادى ونظام الخصخصة وارتفاع معدل الأسر التى تعيش تحت خط الفقر، يلاحظ أنه لا توجد إحصاءات رسمية دقيقة حول أعداد الأطفال الملتحقين بسوق العمل، فالبعض يرى بأن عدد الأطفال العاملين فى مصر يصل إلى ما يقرب من خمسة ملايين طفل عامل، ويرى البعض الأخر أن عدد الأطفال الذين التحقوا بسوق العمل يزيد كثيرا انعكاسا للواقع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للمجتمع .

ومن هنا أصبحت ظاهرة عمالة الأطفال من أهم الظواهر التى تعنى بالدراسة والبحث من قبل المجتمع الدولى بالاتفاقيات تارة ، وبالنداءات تارة أخرى، وبالتوصيات تارة ثالثة، وبالأبحاث تارة رابعة، وقد بلغت الاتفاقيات الدولية الخاصة بعمالة الطفل خمس عشرة اتفاقية على مدى خمسين عاما تقريباً، وفي مجتمعنا المصرى فقد عنى التشريع المصرى بهذا الموضوع ابتداء من عام ١٩٠٩ حيث صدر القانون رقم ١٤ بشأن تنظيم وتشغيل الأحداث فى بعض الصناعات، ثم قضى القانون الصادر عام ١٩٥٩ بعدم تشغيل الأحداث أقل من ١٢ سنة وأيده فى ذلك القانون رقم ١٣٧ لعام ١٩٨١ الذى نص فى مادته رقم ١٤٤

على حظر تشغيل أو تدريب الصبية قبل بلوغهم ١٢ سنة كاملة ، هذا بالإضافة إلى القرارات الوزارية التى تحدد بعض الأعمال التى لا يجوز تشغيل الأحداث فيها قبل سن ١٥ عاما، ١٧ عاما حماية لهم من التعرض للأخطار، إلا أن التشريع بمفرده يعجز عن معالجة مشكلة عمالة الأطفال لوجود أسباب وعوامل تؤدى إلى قيامها، ومن هنا تبدو أهمية طرح المشكلة فى سياقها الواسع وإلقاء الضوء على بعض جوانبها .

وأصبح واضحاً أن أهمية الدراسة الراهنة " عمالة الأطفال وعلاقتها بالأوضاع الأسرية "، دراسة ميدانية بالمنطقة الصناعية بمحافظة قنا " ترجع إلى عدة نقاط منها:

١ – أن ظاهرة عمالة الأطفال أصبحت من المشكلات الملموسة التى يجب التصدى لها ودراستها بطريقة موضوعية وبخاصة فى جنوب الوادى حتى يمكن فهمها وكيفية علاجها .

٢ – إن استمرار تدفق الأطفال إلى سوق العمل يمثل ركيزة أساسية لاستنزاف قوى العمل الرخيصة من أجل مزيد من فائض القيمة الذى عدت آثاره بقوة وبعنف فى ظل العلاقات غير المتكافئة مع النظام الرأسمالى العالمى المعاصر ، ومن ثم فان استقطاب الأطفال إلى سوق العمل له آثاره التى تهدد مستقبل التطور الاجتماعى .

وتستهدف الدراسة " التعرف على الأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تحيط بالطفل العامل سواء داخل الأسرة أو خارجها وتقديم صورة واقعية وشاملة لأوضاعه البيئية والايكولوجية والأسرية " ، هذا بجانب أهداف أخرى منها :

١ – التعرف على العوامل التى أدت إلى انخراط هؤلاء الأطفال فى سوق العمل ,مع توضيح مختلف الأعمال التى يقوم بها الطفل العامل ,وعلاقته بزملائه وبصاحب العمل والظروف التى تحيط به أثناء العمل .

٢ – التعرف على نمط العلاقات السائدة بين الطفل العامل وأسرته .

٣ – التعرف على الدور الاقتصادى الذى يقوم به الطفل العامل داخل أسرته والتغيرات التى طرأت على مكانته الاجتماعية .

وقد أثارت الدراسة مجموعة من التساؤلات تصل بالبحث إلى النتائج المرجوة منها :

١ – ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأطفال العاملين بمجتمع البحث ؟.

٢ – ما نوعية الأعمال التى يقوم بها الطفل العامل ؟ وما هى المشكلات التى يتعرض لها فى عمله ؟.

٣ – ما علاقة الطفل بأسرته وبزملائه وبصاحب العمل ؟ وما هى أنماط الاستغلال التى يتعرض لها فى بيئة العمل ؟.

٤ – ما الدور الاقتصادى الذى يقوم به الطفل العامل داخل أسرته ؟ وكيف تنظر عينة الدراسة للعمل والتعليم ؟ .

ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها قام الباحث بوضع خطة الدراسة الميدانية التى تضمنت مجالات الدراسة وحجم العينة والمناهج والأدوات المستخدمة والأساليب الإحصائية كما يلى :

١ – ركزت الدراسة فى مجالها الجغرافى على المنطقة الصناعية بالصالحية التابعة لمحافظة قنا، أما المجال البشرى فقد وقع الاختيار على عينة عمدية من الأطفال العاملين داخل الورش والمصانع قوامها ١٠٠ طفل عامل تقل أعمارهم عن ١٥ سنة ولا تقل مدة عملهم عن ٦ شهور ويتقاضون أجرا مقابل هذا العمل .

٢ – أما عن مناهج الدراسة فقد تحددت فى المنهج الوصفى من أجل التعرف على الظاهرة وتحديد ملامحها ، ومنهج المسح الاجتماعى بالعينة للتعرف على الظروف والأوضاع الاجتماعية والأسرية للطفل العامل ، ولجمع البيانات تم استخدام مجموعة من الأدوات هى : الملاحظة العلمية ، السجلات الرسمية ، أداة الاستبيان بالمقابلة والتى تضمنت مجموعة من الأسئلة ثم توجيهها لعينة البحث وتضمنت عدة بنود هى :

١ – بيانات تفسيرية .
٢ – الأوضاع الأسرية للطفل العامل .
٣ – بيئة العمل .
٤- مخاطر عمالة الأطفال .
٥- علاقة الطفل بزملائه وبصاحب العمل .
٦- علاقة الطفل العامل بأسرته .

وقام الباحث بتفريغ البيانات التى حصل عليها من خلال الاستبيان بالمقابلة واستخراج النسب المئوية الخاصة بكل بند من بنود الاستمارة وعمل جداول بسيطة ومركبة للكشف عن العلاقة بين متغيرات الدراسة، وقد استخدم مجموعة من الأساليب الإحصائية فى معالجة البيانات الميدانية وتحليلها .

ومن ثم فقد عالجت الدراسة الموضوع على مستويين متداخلين الأول هو التأصيل النظرى والتصورى لقضايا الدراسة والثانى هو التحليل الإمبيريقى لمتغيرى الدراسة والانتهاء إلى صياغة نتائج الدراسة وقد اشتملت الدراسة على :

١ - المبحث الأول : عمالة الأطفال فى السياق العالمى والمحلى .
٢ - المبحث الثاني : عمالة الأطفال ومناقشة الأدبيات السابقة .
٣ - المبحث الثالث : الإجراءات المنهجية للدراسة .
٤- المبحث الرابع : نتائج الدراسة وتوصياتها .

وقد انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المحددة للإجابة عن تساؤلاتها وتوصلت إلى عدة توصيات، وقد واجهت الدراسة عدة صعوبات أثناء إجراء العمل الميدانى، حيث أن بعض الأطفال رفضوا إتمام المقابلات معهم خوفا من أصحاب العمل ، وبعضهم رفض إتمام ملء الاستبيان ، ولكن تم التغلب على ذلك بالاستعانة ببعض أصحاب العمل الذين تفهموا هدف الدراسة.

وفقنا الله لعمل ما ينفع وننتفع به
والله من وراء القصد

المبحث الأول
عمالة الأطفال فى السياق العالمى والمحلى

تشكل عمالة الأطفال ظاهرة آخذة فى الاتساع رغم ما تمثله من انتهاك لعديد من حقوق هؤلاء الأطفال الذين يمثلون فئة لم يستوعبها التعليم أو تسربوا منه فى مرحلة عمرية مبكرة واتجهوا إلى سوق العمل (١) , وتتجه ظاهرة عمالة الأطفال إلى الزيادة المطردة، فهى تنتشر فى أماكن عديدة من العالم بشكل يدعو إلى مزيد من القلق، حيث تشير الإحصائيات التى تصدرها منظمة العمل الدولية أن حجم الأطفال العاملين الذين تقل أعمارهم عن ١٤ سنة قد وصل إلى ما يقرب من ٢٥٠ مليون طفل عامل(٢) ، وقد يزيد على هذا الرقم لأن الواقع يصعب معه رصد العدد الفعلى لهؤلاء الأطفال لعدم توافر الإحصائيات الدقيقة وعدم الاستقرار على مفهوم محدد للطفل العامل مما يعطى تقديرات غير واقعية لأعداد الأطفال العاملين .

ويلاحظ أن الأطفال العاملين يتواجدون بكثافة فى دول العالم النامى فى قارات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بينما تكاد تخلو منهم بلدان أوربا وأمريكا الشمالية واستراليا واليابان والصين(٣) ، فالطلب يزيد على تشغيل الأطفال فى الدول التى مازال اقتصادها لم يتطور بشكل كاف ، مع تضافر العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لتزج بالطفل إلى سوق العمل.

وبالنظر إلى دول العالم المتقدم نجد أن الطفل فى بداية حقبة التصنيع كان يشارك فى الأدوار الاقتصادية للدولة ، حيث عمل فى المناجم والمحاجر ، ولكن مع التطور والتقدم التكنولوجى قل الطلب على عمل الأطفال ،وأصبح التعليم هو البديل عن العمل ، ومع ذلك هناك بعض الأطفال يجمعون بين الدراسة والعمل وقد يعملون فى أوقات الفراغ أو الإجازات الصيفية .

وفى دول العالم الثالث تكثر عمالة الأطفال ، حيث التربة الخصبة لهذه الظاهرة ، فالمتغيرات الاقتصادية الخارجية والداخلية والأوضاع والظروف الاقتصادية لأرباب الأسر وانتشار البطالة بين الكبار وعدم العدالة فى توزيع الدخل والتفاوت الطبقى والفساد ..... وما إلى ذلك جعل غالبية دول العالم الثالث تستأثر بنصيب الأسد فى تفشى هذه الظاهرة .

ومن هذا المنطلق نسلط الضوء بإيجاز على وضع هذه الظاهرة فى سياقها العالمى والمحلى كما يلى :

فى المملكة المتحدة تشير الإحصائيات إلى أن حجم الطفولة العاملة يتراوح من ثلث إلى نصف طلبة المدارس الملتحقين بالسنتين الأخيرتين من التعليم الأساسى ، وأن ربع الأطفال العاملين عملوا قبل ١٣ سنة وفى مناشط مختلفة يجرمها القانون (٤) ، وفى اليونان وحسب إحصائيات عام ١٩٨٨ وصل عدد الأطفال العاملين ١.٧% من مجموع الأطفال ، وإن كان هذا الرقم منافياً تماماً للأطفال العاملين (٥) ،وفى الهند تشير الإحصائيات أن ما يزيد عن ٢٠ مليون طفل دفعتهم الظروف الاقتصادية المتدنية للدخول فى سوق العمل ، بجانب هيمنة النظام الرأسمالى العالمى ، وقلة عدد المدارس وإهمال إرسال الأطفال إلى المدارس ، كل هذه العوامل شكلت ظاهرة ينئ منها المجتمع الهندى ، ويلتحق الأطفال بسوق العمل فى سن مبكرة تبدأ من ٦ سنوات ، ولكن عادة ما تتراوح بين ٨ – ١٠ سنوات ، ويعملون فى كل المناشط الصناعية والتجارية ،-رغم وجود التشريعات التى تجرم عمل الأطفال أقل من ١٤ سنة للعمل فى المصانع والمحاجر (٦) ، كل ذلك دفع الحكومة الهندية إلى تعديل قوانينها

ووضع خطط وسياسات للحد من هذه الظاهرة ،وفي نيجيريا هناك ما يزيد عن مليون طفل عامل يشكلون ٩,٣% من مجموع الأطفال فى الفئة العمرية ١٠ - ١٤ سنة حسب إحصائيات عام ١٩٨٧ (٧) ، وفى البرازيل التحقت نسبة كبيرة من الأطفال بسوق العمل ، حيث أنهم يبلغون حسب إحصائيات ١٩٨٨ نسبة ٨,٦% من مجموع الأطفال الأقل من ١٤ سنة ، ويعمل الأطفال فى سن مبكرة تبدأ من ٨ سنوات ، ويعملون نفس عدد ساعات عمل البالغ ، وتتنوع أشكال عمالة الأطفال ما بين القطاع الزراعى كأجراء وفى صناعة النسيج والمعادن والملابس الجاهزة والأحذية ، كما يعمل نسبة منهم فى الشارع لحراسة السيارات ومسح الأحذية ونقل السلع وباعة متجولين ، ولذا يتعرض الكثير من هؤلاء الأطفال لمخاطر كثيرة أثناء العمل لغياب الحماية الاجتماعية والقانونية (٨) .

وفى عالمنا العربى نجد أن هناك عدة عوامل تدفع الأطفال للدخول فى سوق العمل ، فالواقع يدلنا على أن معدلات عمالة الأطفال فى العالم العربى فى تزايد مستمر بشكل يدعو إلى مزيد من القلق إذا لم توضع استراتيجيات شاملة وسياسات واضحة يتم تنفيذها فى إطار من التعاون الكامل بين الجهات المهتمة من أجل العمل على الحد من تلك المشكلة.

ومما يؤسف له فى غالبية الدول العربية عدم توافر الإحصائيات الدقيقة حول تلك الظاهرة بما يسمح معه بتحديد حجم الظاهرة ، فليس من المعقول أن يكون اعتمادنا على إحصائيات مكتب العمل الدولى فى جنيف الذى لا يتعامل مع المنطقة العربية ككتلة واحدة ، ولكن ضمن بقية القارات ، وعلى أية حال فهناك رقم تقريبى لعدد الأطفال العاملين فى المنطقة العربية يقدر بنحو عشرة ملايين طفل عامل تسربوا من مرحلة التعليم الأساسى واندرجوا فى سوق العمل(٩) ، وتسير هذه الأعداد نحو التزايد بلا تخطيط وبلا توجيه ، ساعد على ذلك مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى تمر بها المنطقة العربية.

وفى المغرب يشكل الأطفال العاملون نسبة كبيرة من مجموع الأطفال تصل إلى ١٥,١% وعلى الرغم من أن التشريع المغربى يحظر عمل الأطفال دون سن الثانية عشرة ويعملون فى مجال صناعة السجاد وصناعة النسيج وغزل الخيوط والتطريز وجمع أجزاء الأحذية ،واتضح أن نسبة كبيرة من الفتيات يعملن لساعات تتراوح ما بين ٦٠ ساعة إلى ٧٢ ساعة أسبوعياً ، وينخفض الأجر الذى تحصل علية الفتاة علاوة على سوء ظروف العمل من حيث سوء الإضاءة والتهوية والتزاحم فى مكان ضيق (١٠) وفى دراسة أجريت عام ١٩٩٣ تبين أن ٣٦ % من الفتيات اللاتى يعملن فى صناعة السجاد تعانين من مشكلات بصرية ومن إعاقات ومشاكل صدرية وتنفسية ، وأن ٢٤ % منهن أصبن بواسطة المقصات التى يستعملنها ، وأوضحت الدراسة أيضاً أن ٧٣ % من الأطفال فى الريف المغربى يعملون فى قطاع الزراعة وأن عملهم يتسم بخطورة شديدة ، وأوضحت الباحثة أن الدافع إلى العمل هو انتشار الأمية والتسرب الدراسى والزيادة السكانية (١١)، وفى تقرير عن عمالة الأطفال فى المغرب صدر عام ١٩٨٧ أشار إلى أن ثلث العاملين فى ثمانية وعشرين موقعاً كانوا دون الثانية عشرة ، وأن عدد ساعات العمل كبيرة والأجور قليلة . بجانب سوء ظروف العمل (١٢) .

وفى الأردن أشارت الإحصائيات إلى أن عدد الأطفال العاملين يصل إلى ٢ % من إجمالي القوة العاملة ، ولكن هذا الرقم غير دقيق لعدم دقة البيانات والإحصائيات وعدم دقة التسجيل ، فالجهات المسئولة بالأردن ليس لديها إحصائيات كافية حول تلك المشكلة (١٣) . وتظهر عمالة الأطفال لدى الأسر ذات الدخل المحدود ، ولأن الفقر امتد لنحو ١٩ % من

الأسر في الأردن الذى يرجع فى جانب منه إلى انتشار ظاهرة البطالة بين الـ...عين التى تصل إلى ٢٠% ، وهذا يعنى أن عمالة الأطفال كما تشير بعض الدراسات فى تزايد لمساعدة ومعاونة تلك الأسر على زيادة دخلها وتوفير متطلباتها (١٤) ، أيضا مما ساهم فى إلحاق الكثير من الأطفال بسوق العمل ارتفاع نسبة التسرب من المدرسة التى بلغت نحو ٣٠ % من جملة الملتحقين فى مرحلة التعليم الأساسى ، وفى دراسة أجريت عام ١٩٩٢ أوضحت أن نسبة الأطفال المشتغلين فى قطاع الزراعة تصل إلى ١٤,٥ % وفى الصناعات التحويلية تصل إلى ١٨ % ، وفى قطاع التجارة والخدمات تصل إلى ٢٥ % (١٥) ، ويلاحظ أن أصحاب الأعمال يفضلون عمل الأطفال عن الكبار فى هذه المهن لطول عدد الساعات التى تصل إلى ٥٤ ساعة أسبوعياً وانخفاض الأجر الذى يحصلون عليه ، بالإضافة إلى ظروف العمل السيئة التى يعملون فيها مع عدم توافر أية حماية قانونية أو اجتماعية لهم .

وفى اليمن يشير الواقع إلى أن عمل الأطفال يمثل ظاهرة واسعة الانتشار ، وتتزايد يوما بعد يوم مع تزايد معدلات الفقر وسوء الأحوال الاقتصادية وحالات الحرمان التى يعيشها الكثير من الأطفال من رعاية صحية واجتماعية وفرص للتعليم مما يكرس الفقر والتخلف ، حيث أشارت الإحصائيات إلى أن حجم الأطفال العاملين يقعون فى الفئة العمرية من ١٠- ١٤ عاماً ويمثلون نحو ٢٣ % من إجمالي عدد الأطفال(١٦) .

وفى مجتمعنا المصرى برزت عمالة الأطفال على الساحة الاجتماعية كظاهرة أصبحت تشكل خطرا وتؤثر تأثيرا سلبياً على تشغيل الكبار خاصة فى مجتمع يعانى من ارتفاع معدل البطالة ، كما تكمن الخطورة أيضاً فى زيادة أعدادهم عاما بعد آخر ، ولعل هذا كان دافعاً وباعثاً لإجراء العديد من الدراسات والبحوث لكشف ملامح وأبعاد تلك الظاهرة التى ما زالت تعانى فى عالمنا العربى من نقص وعدم دقة المعلومات والإحصائيات حولها ، وبتتبع اتجاهات عمالة الأطفال فى مصر نجد أنها أخذت صورة مذبذبة بين الارتفاع والانخفاض متأثرة بعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ، فهى كما أشارت الكثير من الدراسات نتاج لتفاعل هذه العوامل ، بمعنى أنها ظاهرة تعكس الواقع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للمجتمع ، وهى ظاهرة ليست بجديدة على المجتمع المصرى فهى قديمة ووجدت منذ زمن بعيد , ولكن فى الوقت الحالى اقترنت بأبعاد ومتغيرات جديدة أدت إلى تزايد معدلاتها ، ومن هنا لزم الأمر الاهتمام بها ودراستها من كافة جوانبها .

ووفقا لنتائج العمالة بالعينة عام ١٩٨٨ يمثل الأطفال ما بين ٦-١١ عاماً نسبة ٤٠%، بينما تصل نسبة الأطفال العاملين فى الأعمار ما بين ١٢- ١٤ سنة إلى ٦٠ % (١٧) ، ويلاحظ أن القانون المصرى يحظر تشغيل الأطفال تحت سن ١٥ سنة فى بعض الأعمال الشاقة مثل العمل أمام الأفران ، تكرير البترول ، مصانع الأسمنت والثلج والنسيج ، كما يحظر القانون تشغيل الأطفال تحت سن ١٧ سنة فى الأعمال الأكثر مشقة مثل العمل فى المناجم ومصانع صهر المعادن والزجاج والكاوتشوك والمشروبات الكحولية والعمل فى النوادى الليلية (١٨) .

وعلى الرغم من تلك الحماية القانونية التى كفلها القانون للأطفال لكننا نجد انتشار عمالة الأطفال فى المهن التى حرمها القانون مثل العمل فى المجال الصناعى وقطاع البناء والتشييد وقطاع الخدمات ، كما يلاحظ أن القطاع الزراعى يعمل به نسبة كبيرة من الأطفال تصل إلى ٧٧ % ، وبخاصة أطفال الريف فى المواسم الزراعية وهى أعمال موسمية

يشارك فيها تلاميذ المدارس ، وفيما يتعلق بالأجر نجد أن نسبة ٧٥ % فقط من الأطفال فى المرحلة العمرية من ١٢- ١٤ سنة تتقاضى أجراً عن عملها (١٩) .

وتدلنا الإحصائيات على أن ٢٦ % من الأطفال العاملين لم يلتحقوا أصلا بالتعليم بما يعنى عدم توفر فرص التعليم أو الإحجام عنه يؤدى إلى التحاق هذه الفئة بالعمل ، مما يوضح ارتباط عمل الأطفال بعدم الاستيعاب الكامل للأطفال فى مرحلة التعليم الأساسى ، وتزداد تلك النسبة خطورة إذا أضفنا نسبة المتسربين من التعليم ، حيث تشير الإحصائيات أن ١٩ % من الأطفال العاملين هم من المتسربين من التعليم ، وإذا أضفنا إليها نسبة المتسربين من التعليم إلى نسبة من لم يلتحقوا به أصلا بلغت ٤٥ % (٢٠) ، وهى نسبة تهدد بالخطر مستقبل تعليم الأطفال فى مصر وتشير إلى أن المشكلة التعليمية هى أحد جوانب مشكلة عمالة الأطفال فى مصر .

بعد أن تزايدت عمالة الأطفال بشكل لافت للنظر عقدت الكثير من المؤتمرات والندوات وتم إجراء العديد من الدراسات ، وتعد الندوة التى عقدها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالتعاون مع اليونيسيف عام ١٩٨٦ (٢١) من البدايات المبكرة للاهتمام بالظاهرة، ثم بدأت الجهود تتوالي من أجل مكافحة الظاهرة من خلال الندوات والمؤتمرات والدراسات الميدانية التى من بينها " دراسة عادل عازر، ناهد رمزى" (٢٢) ، حول ظاهرة عمالة الأطفال فى مصر التى أجريت على الأطفال العاملين فى الورش الصناعية للتعرف على طبيعة حياة هؤلاء الأطفال ونمط حياتهم داخل الورش الصناعية وداخل الأسرة وعلاقتهم بزملائهم وبصاحب العمل ، كما قام المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة أيضاً بالتعاون مع اليونيسيف (٢٣) بدراسة حول ظاهرة عمالة الأطفال من خلال طرح النتائج التى أسفرت عنها الدراسات السابقة , وأكدت هذه الدراسة على أهمية وضع سياسة متكاملة لعلاج الظاهرة والقضاء على جذورها والتصدى للعوامل المسببة لها .

وكان لمنظمة العمل الدولية بالتعاون مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة (٢٤) دوراً فى إجراء عدة دراسات حول ظاهرة عمالة الأطفال لدراسة تدريب ورعاية الأطفال العاملين فى شبرا الخيمة ، كذلك دراسة أحمد عبد الله عن الأطفال العاملين فى صناعة الجلود(٢٥) وغيرها من الدراسات التى تم إجراؤها فى المجتمع المصرى .

من خلال العرض الذى قدمناه حول حجم ظاهرة عمالة الأطفال عالميا وعربيا يمكن أن نستنتج :

أولاً : أن هذه الظاهرة تحتاج إلى مزيد من الاهتمام والبحث لكونها ظاهرة آخذة فى الانتشار دون مراعاة للقوانين والتشريعات التى تجرم عمالة الأطفال وبخاصة فى دول العالم العربى الذى وصل عدد الأطفال العاملين إلى أكثر من عشرة ملايين طفل عامل تحت السن القانونية مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه الأعداد ليست واقعية بشكل كبير،فالواقع يشير إلى أن الأطفال العاملين يزيدون على ذلك بكثير .

ثانياً : يلاحظ أن هناك نقصا واضحا فى المعلومات والبيانات التى تتعلق بعمالة الأطفال ، فليس هناك إحصائيات دقيقة وواضحة عن عدد الأطفال العاملين ونوعيتهم وطبيعة الأعمال التى يقومون بها ودرجة المشقة التى يتعرضون لها،وغيرها من البيانات التى تجسد ملامح وأبعاد الظاهرة .

ثالثاً : أيضا يتضح أن هناك بعض الدول التى لم توقع بعد على الاتفاقيات الدولية التى تحمى الأطفال كاتفاقيات منظمة العمل الدولية واتفاقية حقوق الطفل مما يعوق تطوير التشريعات الوطنية وجعلها أكثر إحكاما وفعالية ، هذا بجانب أن هناك اختلافا وتباينا بين التشريعات

التى تضعها كل دولة عربية لحماية أطفالها ، ولذا بدأ الاختلاف فى تحديد سن تشغيل الأطفال، والأعمال الشاقة المحظور العمل بها ، علاوة على الاستثناءات التى يضعها كل قطر عربى نحو تشغيل الأطفال ، كما تبين عدم التدقيق فى تطبيق القوانين وإغفال بعض مفتشى العمل عن بعض الحالات الصارخة لعمل الأطفال التى تمثل استغلالا لهم.

رابعاً : أن هناك عدم وعى لدى بعض أسر هؤلاء الأطفال بجدوى التعليم وأهميته نظرا لكونه يستغرق سنوات عديدة ولا يحقق عائدا سريعاً ، كما أن الفشل الدراسى سواء لتعثر الطالب دراسياً ، أو لقصور العملية التعليمية لعب دوراً فى انضمام هؤلاء الأطفال لسوق العمل حرصا من أسرهم على تعلم حرفة يتعيش منها هو وأسرته بغض النظر عن نوع العمل الذى يلتحق به الطفل .

خامساً :من خلال العرض السابق للدراسات الدولية والمحلية يتضح أن هناك عوامل مختلفة ومتشابكة ترتبط ارتباطا مباشرا بازدياد معدلات عمالة الأطفال يتمثل أهمها فى فقر أسر هؤلاء الأطفال ، فالأسرة الفقيرة تدفع بأبنائها للعمل نتيجة الحاجة الماسة إلى الدخل الإضافى ، ويكون هذا العمل بمثابة خطرا يهدد نمو الطفل الجسمى والعقلى والنفسى ويهدد أيضا مساره التعليمى .

سادساً : لعبت العوامل الثقافية دورا فى أنها أعطت للأبناء أو الأطفال العاملين ، وبخاصة الذين يعولون أسرهم قيمة وأشعرتهم بأنهم أصبحوا كالكبار يستطيعون الحصول على المال فى سن مبكرة مما يحقق لهؤلاء الأطفال وضعا متميزاً ومكانة داخل أسرهم .

سابعاً : تلاحظ أيضا قلة الدراسات والبحوث الخاصة بعمالة الأطفال فى غالبية دول العالم العربى – باستثناء مصر – مما جعل الوضع لا يسمح بالتعرف على الأسباب الحقيقة التى تدفع هؤلاء الأطفال للعمل .

ثامناً : اتضح أن مجتمع صعيد مصر وبخاصة مجتمع البحث لم تجرى به أية دراسة – فى حدود علم الباحث – تتناول هذه الظاهرة وكان هذا هو الدافع لإجراء الدراسة الراهنة.

المبحث الثانى

عمالة الأطفال ومناقشة الأدبيات السابقة

لا أحد يستطيع أن ينكر بأنه عبر التاريخ الاقتصادى للمجتمع الإنسانى كان استنزاف قوى العمل الرخيصة آلية للتراكم الرأسمالى حتى قبل ظهور الرأسمالية ، ولقد اعتبر الأطفال واحدة من هذه القوى التى يمكن أن تؤدى إلى فائض لا غنى عنه للرأسمالية بجانب النساء والعبيد ، وغدت قضية عمالة الأطفال أحد القضايا الكاشفة عن عملية الإستغلال التى تخضع لها دول العالم الثالث من جانب الرأسمالية كجزء من عملية الاستغلال عامة والتى تؤدى فى النهاية إلى تركيب غير متوازن فى درجة النمو والتخلف (٢٦) .

ومن خلال مطالعة الأدبيات السابقة الخاصة بعمالة الأطفال ، نلاحظ أنه على الرغم من تنوع الدراسات التى تناولت تلك المشكلة إلا أننا نجد أن عدد الدراسات الإمبيريقية محدودة ، كالدراسة التى قامت بها جنعية مقاومة السخرة عام ١٩٧٧ (٢٧)، وتناولت الفتيات العاملات فى هذه الصناعة ، وتبين أن سن بداية العمل يتدنى إلى خمس سنوات ، وتعمل الفتيات لمدة تصل إلى ١٢ ساعة يوميا وفى ظروف محيطة سيئة للغاية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك نوعا من انتهاك الحقوق الأساسية للطفل دون مراعاة لأعمارهم أو أوضاعهم الاقتصادية ولا وجود للقوانين والتشريعات التى تحمى الطفولة المنتهكة .

وفى بيرو أجريت دراسة حول "النشاط الاقتصادى للأطفال " (٢٨) ، أوضحت بأن الأطفال يحملون قيمة لأبويهم باعتبارهم استثماراً غير مباشر ومصدراً للأمان فى السن المتقدم ، وباعتبارهم يشاركون فى تحمل العبء مع عائل الأسرة ، وفى عام١٩٧٩ أصدر مكتب العمل بجنيف دراسة بعنوان "الأطفال فى العمل " والتى أكدت أن عمالة الطفل توجد فى علاقة عكسية مع التقدم الاقتصادى للمجتمع واستغلال الأطفال هو نتيجة من نتائج المواقف المعقدة الناجمة عن قصور التنمية (٢٩) .

وفى دراسة بعنوان " عمالة الأطفال وقانون المصانع " (٣٠) ، تناول الباحث فى هذه الدراسة أثر القانون على الحد من ظاهرة عمالة الطفل فى المجتمع البريطانى ، فلقد كانت عمالة الأطفال إحدى مظاهر الثورة الصناعية ، وقد تعرض فى ظلها الأطفال للاستغلال داخل مصانع النسيج وغيرها من الصناعات ، وقد ظهر قانون المصانع عام ١٨٣٣ ، وقد نص على منع استخدام الأطفال الذين يبلغون من العمر أقل من ٩ سنوات فى كافة مصانع النسيج ، كما نص على تحديد ساعات عمل الأطفال المنتمين إلى الفئة العمرية " ٩-١٢ سنة " بتسع ساعات يوميا أو ٤٨ ساعة أسبوعيا ، كما نص على التحاق هؤلاء الأطفال بالمدارس ، ثم ظهر قانون المصانع عام ١٨٤٤ الذى نص على أن يعمل الأطفال نصف يوم ويتابعون الدراسة بمدارسهم نصف يوم مع خفض سن عمالة الطفل إلى ٨ سنوات ، ثم تعدل هذا بقانون عام ١٨٧٤ الذى رفع سن العمل من ٨-١٢ سنة، وأكدت الدراسة أن التغير التكنولوجى حد من الطلب على عمالة الأطفال ، كما أن ارتفاع دخل الأسرة كان له أثره فى الحد من عمالة الأطفال ، وقد وجد أصحاب المصانع الحل فى إحلال النساء محل الأطفال فى العمل .

كما أكدت" شيلد كروت" فى دراسة بعنوان " عمالة الطفل " (٣١) أن الظروف الاقتصادية والعوامل الاجتماعية كلها عوامل أكدت مفهوم وقيمة عمل الطفل ، وفى عام ١٩٨٨ نشرت المجلة الدولية للعمالة دراسة بعنوان "الأطفال العاملون " (٣٢) ، وخلصت إلى أن الطفل العامل له وظيفة اجتماعية واقتصادية لأسرته ، وفى دراسة" عمالة الأطفال فى صناعة الجلود " (٣٣) ، والتى هدفت إلى التعرف على دوافع العمل لدى الأطفال العاملين فى صناعة دباغة الجلود ، وأكدت بأن عمالة الأطفال تأتى من الأسر الفقيرة التى تنظر إلى أطفالها كمصدر للدخل ، كما أوضحت أن هناك عوامل أخرى ساعدت على عمل الطفل منها قرب العمل من مقر إقامته .

وفى دراسة أجريت على "مجمع للحرفين بالورش الصناعية بمدينة القاهرة"(٣٤) ، أظهرت أن أهم العوامل التى تدفع إلى تشغيل الأطفال فى سن مبكرة هى الحالة الاقتصادية للأسرة والتفكك الأسرى والتسرب من المدارس وعدم تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال فى التعليم الأساسى ، كما أظهرت بعض الدراسات كدراسة "حجم وخصائص عمالة الأطفال فى مصر " (٣٥) ، من خلال الإحصاءات التى توصلت إليها أن ٤٠ % من الأطفال يبلغون من العمر ٦-١١ سنة ، كما أثبتت أن معظم الأطفال الذين تركوا المدرسة واتجهوا للعمل غير راغبين فى الاستمرار فى التعليم ، وأن فقر الأسرة يعد عاملا رئيسيا لإلحاق الأطفال بسوق العمل .

وفى دراسة بعنوان "تدريب ورعاية الأطفال العاملين فى شبرا الخيمة"(٣٦)، أكدت أن معظم الأطفال العاملين يقعون فى الفئة العمرية من ١٦-١٥ سنة ، وأن معظمهم تسرب من المدرسة ، ويعمل الأطفال ١٦ ساعة يوميا ، كما أن نصف الأطفال يتعرضون للمخاطر فى العمل ، وفى دراسة " عمالة الأطفال وعلاقتها بالتوافق النفسى " (٣٧) ، كشف الباحث

عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للأسرة التى تدفع بأطفالها إلى سوق العمل ، ومعرفة العوامل المصاحبة للتسرب الدراسى ، وعدم الالتحاق بالتعليم والكشف عن ظروف العمل التى يشتغل فيها الأطفال ، والعلاقة بين التوافق النفسى واشتغال هؤلاء الأطفال .

وبعنوان " عمل الأطفال فى البلدان العربية" (٣٨)، أجريت هذه الدراسة بتكليف من المجلس العربى للطفولة والتنمية كمساهمة أولى فى تطور برنامج عمل يستهدف مواجهة فعالة لظاهرة عمالة الأطفال فى البلدان العربية ، وقدر حجم الأطفال العاملين فى البلدان العربية بنحو ١٠ مليون طفل من ٦-١٤ سنة " ٦ ملايين ذكر ، ٤ ملايين أنثى "، وقد فرقت الدراسة بين عمل الأطفال فى نطاق الأسرة والعمل خارجها ، واستنادا على بيانات مصر قدر عدد الأطفال العاملين خارج نطاق الأسرة فى البلدان العربية بحوالى ٣ مليون طفل ، وانتهت الدراسة بالتنبيه إلى أهمية المشكلة وخطورتها وتدعو إلى حماية الأطفال العاملين ، بالإضافة إلى ضرورة ضمان تعليم الفقراء وأمانهم الاجتماعى .

وهدفت دراسة " المتغيرات الاجتماعية المتعلقة بعمالة الأطفال فى الريف " (٣٩) إلى التعرف على الدوافع التى تجعل الأطفال يتركون المدرسة ويتجهون إلى سوق العمل فى سن مبكرة ، وتوصلت إلى أن عمالة الأطفال تنتشر بين الذكور أكثر من الإناث ، كما أن معظم الأطفال العاملين يتسربون من المدرسة .

وأكدت دراسة " الأطفال العاملون الحاضر والمستقبل "(٤٠)، على أنه من المهم أن يراعى العمل المرحلة العمرية التى يعيشها الطفل ، وأن يزوده ذلك العمل بخبرات ومهارات تفيده فى المستقبل ، كما أكدت على أن عمل الطفل فى مجالات تتنافى مع سنه وقدراته البدنية والعقلية بلا شك سيكون لها تأثيرها السيئ على الطفل ، وفى دراسة " ملامح ظاهرة عمالة الأطفال "(٤١) ، أوضحت الباحثة أن غياب السياسات الواضحة في معالجة الظاهرة أدت إلى زيادة أعداد الأطفال وانخراطهم فى سوق العمل،وفى دراسة "الأبعاد الاقتصادية لمشكلة عمالة الأطفال فى مصر" (٤٢)،أشارت الباحثة إلى أن التغيرات والسياسات الاقتصادية التى اتبعت فى مصر كان لها تأثير سلبى وأدت إلى ارتفاع معدل الفقر بشكل واضح وبالتالي إلحاق الكثير من الآباء لأبنائهم بسوق العمل .

من خلال العرض السابق للدراسات التى تناولت عمالة الأطفال يمكن أن نلحظ ما يلى :

أولا :أن عمالة الأطفال باعتبارها مشكلة قومية كشفت عن عمق التمايز الواقع فى المجتمع المصرى ، باعتبار أن هذه الفئة تمثل شريحة كبيرة من سكان المجتمع ، وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة أخذت قسطا من الحظ فى فكر العديد من الباحثين وتميزت بالتنوع والتعدد،إلا أنه يلاحظ أن مجتمع جنوب الوادى لا يلقى الاهتمام الكافى لدراسة هذه الظاهرة .

ثانيا : يلاحظ أن الكثير من الباحثين قد وجدوا صعوبة فى الحصول على المعلومات الخاصة بعمالة الأطفال ، فعلى الرغم من أن هذه المشكلة يئن منها المجتمع لسنوات طويلة واعتبرها الباحثون مجالا خصبا لدراساتهم باعتبارهم شريحة تستحق الاهتمام ، ولكن يلاحظ أن هناك تحيزا لدى الأجهزة الحكومية والأجهزة الإحصائية ضد تجميع بيانات عن الأطفال لاعتبارها سوءة اجتماعية تتنافى مع القوانين والاتفاقيات الدولية .

ثالثا : يتضح أن بعض الدراسات التى عرض لها الباحث تجرم عمالة الأطفال بكل أشكالها وأنواعها ، والبعض الأخر يعتبر أن عمالة الأطفال ليس شرا خالصا ودليلهم أن الأوضاع الاقتصادية السيئة التى تعيشها الكثير من أسر هؤلاء الأطفال ، وفى ظل غياب نظام تعليمى جيد يعد الأطفال للحياة أفضل مع تزامن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع وبخاصة فى السنوات الأخيرة ، مع ارتفاع معدل البطالة بين الخريجين ، كل ذلك شكل مظلة

جعلت البعض يعضد موقفه من عمالة الطفل الذى يعد دعامة اقتصادية لأسرته ، وهذا يعنى أن المجتمع غير قادر على تلبية الحاجات الاجتماعية لهذه الفئات المهمشة ، مما زاد من معدلات الفقر التى كانت سبباً فى عزوف الكثير من الآباء عن إلحاق أبنائهم بالمدرسة وإلحاقهم بسوق العمل .

رابعاً : أوضحت الدراسات السابقة أن أصحاب الأعمال لعبوا دوراً كبيراً فى استنزاف قوى الأطفال ، باعتبارها تؤدى إلى فائض اقتصادى لهم مستغلين الأوضاع الاقتصادية السيئة التى يمر بها المجتمع مما ساهم إلى حد كبير فى انتشار هذه الظاهرة عاما بعد عام ، كما أن الكثير من أرباب هؤلاء الأطفال زجوا بأطفالهم لسوق العمل لدعم وضعهم الاقتصادى ومواصلة بقائهم فى الحياة ، وهذا يعنى أنه فى ظل العلاقة غير المتكافئة مع النظام العالمى الرأسمالى المعاصر أدى إلى استمرار تدفق الأطفال إلى سوق العمل باعتبارهم قوة عاملة رخيصة ، مما كان له آثاره الاجتماعية والاقتصادية التى تهدد مستقبل التطور الاجتماعى .

خامساً :أشارت بعض الدراسات السابقة إلى أن الأطفال فى مصر هم من أكثر الفئات السكانية تعرضا للحرمان بسبب غياب الرؤية الشاملة التى تعالج بها قضايا الطفولة ، كما أوضحت اتساع نطاق الأمية بين الأطفال سواء نتيجة عدم التحاقهم بالمدرسة أو تسربهم منها ، مما ترتب على ذلك اتساع نطاق ظاهرة عمالة الأطفال وانخراطهم المبكر فى سوق العمل دون أية تغطية أو حماية قانونية واجتماعية لهم .

سادسا : على الرغم من هذا التنوع فى الدراسات الخاصة بعمالة الطفل ، إلا أن الواقع يثبت أن هناك قصوراً فى هذه الدراسات التى تعالج ظاهرة عمالة الأطفال فى صعيد مصر وبخاصة فى منطقة الدراسة – فى حدود علم الباحث – ولعل هذا كان حافزاً على إجراء تلك الدراسة لتقديم صورة واقعية وشاملة عن الطفل العامل فى جنوب الوادى .

المبحث الثالث
الإجراءات المنهجية للدراسة

مشكلة الدراسة :

يمثل الأطفال العاملون الذين لم يستوعبهم التعليم أو تسربوا منه فى مرحلة عمرية مبكرة واتجهوا إلى العمل على ما فيه من مخاطر تهدد نموهم الجسمى والنفسى مشكلة فى جميع المجتمعات سواء المتقدمة أو النامية ، فهم يشكلون شريحة كبيرة وهامة على المستوى الدولى ، والحديث عن رقم واقعى لعدد الأطفال فى العالم يعد ضربا من التنجيم ويبعد عن الحقيقة ، فالأطفال العاملون فى واقع الأمر مختفون بالنسبة للجانب الإحصائى وأن الحكومات وأرباب العمل ينكرون وجودهم تقريبا فى معظم الأماكن فى العالم .

فطبقا لإحصاءات منظمة العمل الدولية الصادرة عام ١٩٩٦ تبين أن هناك ما يقرب من ٢٥٠ مليون طفل عامل فى فئة السن ٥-١٤ سنة على مستوى العالم ،منهم ١٤٠ مليون صبى بنسبة ٥٦ % ، ١١٠ مليون بنت بنسبة ٤٤ % ، وطبقا لإحصاءات نفس المنظمة يوجد ١٥٣ مليون طفل عامل فى قارة أسيا بنسبة ٢١,٥% من إجمالى عدد أطفال أسيا ، وفى قارة أفريقيا يوجد ٨٠ مليون طفل بنسبة ٤١,٤ % من إجمالى عدد أطفال إفريقيا ، وفى قارة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي يوجد ١٧ مليون طفل عامل بنسبة ٤٦ % من إجمالى عدد أطفالهم (٤٣) .

وفى المجتمع المصرى يعد الأطفال من أكثر الفئات السكانية تعرضا للحرمان أو عدم إشباع احتياجاتهم الأساسية على اختلافها ، على الرغم من أنهم يمثلون أكثر من ثلث سكان المجتمع ككل ، وهناك العديد من المشاكل التى تؤثر سلبا على حياة الملايين منهم كالبيئة الأسرية التى يمكن أن تعلب دورا رئيسيا وبارزا فى تفاقم ظاهرة عمالة الأطفال باعتبارها تمثل إشباعا بيولوجيا واجتماعيا للطفل (٤٤) ، ولكن الفشل فى تنشئة الأطفال سيؤدى حتميا إلى تحول تلك الفئة إلى جماعات تهدد كيان المجتمع وسلامته باعتبارهم غير متواجدين أمام صانع القرار التنموى ، فتنمية الطفولة هى سياسة شاملة متعددة المداخل ومتكاملة مع غيرها من السياسات التنموية ، لهذا نجد رغم كافة الجهود الحكومية والأهلية تدنى العائد من هذه الجهود وهو ما يعود لغياب الرؤية الشاملة التى تعالج بها قضايا الطفولة فى إطار رؤية تنموية أشمل للنهوض بالمجتمع المصرى تركز فيها جهود التنمية على الفئات الأكثر احتياجا .

كما يلاحظ أن هذه الظاهرة كما أكدت غالبية الدارسات بأنها مركبة ولها أبعاد متشابكة، ولا يمكن الأخذ ببعد دون الأبعاد الأخرى نظرا لتأثير كل منها على الآخر، ومن هذه الأبعاد البعد الاقتصادى والاجتماعى والنفسى والقانونى والصحى والتربوى (٤٥) ، ومع ذلك لا نستطيع أن ننكر بأن الواقع الاقتصادى هو الأكثر تأثيرا فى انتشار هذه الظاهرة ، فالاقتصاد يلعب دوراً كبيرا فى إحداث التغيير الاجتماعى نظرا لاتفاق جميع الناس فى كل زمان ومكان بأن لهم احتياجات مادية معينة يعملون على إشباعها فى سبيل بقائهم ، وهذا يعنى أن للعوامل الاقتصادية أثر على الوضع الاجتماعى ، فالفقر يؤدى إلى عدم الرضا الاجتماعى الأمر الذى يترتب علية ظهور الفوضى الاجتماعية (٤٦) ، هذا بجانب أن كثرة عدد الأطفال فى الأسرة تجعل رب الأسرة لا يستطيع القيام بدوره كما يجب ويبدأ فى التقصير فى حقوق الأطفال وعدم رعايتهم وإعطائهم الاهتمام اللازم مما يجعل الطفل يلجأ لمصدر آخر يشبع حاجاته فيبدأ بترك المدرسة والاتجاه لسوق العمل (٤٧).

ولأن عمل الطفل يتم فى غفلة من القانون ، يلاحظ أن هناك عدة عوامل شجعت على استمرار هذه الظاهرة وتفاقمها تتمثل فى تكالب أصحاب الأعمال على تشغيل الأطفال لكونهم أقل أجراً وأكثر انقياداً وطاعة لأصحاب الأعمال ، كما أن الأطفال يمارسون أعمالا تتسم بالخطورة كالعمل فى ورش أفران الحديد والأعمال الميكانيكية والصناعات الكيميائية ، ورش الحدادة والنجارة .... وغيرها ، ليس هذا فحسب بل أن هؤلاء الأطفال لا تبرم لهم عقود مع صاحب العمل ولا ينتمون إلى هيئة أو نقابة تعمل على حماية حقوقهم من سطوة أصحاب الأعمال ، كما أنهم يحُرمون من الضمان الاجتماعى والتأمين الصحى ، كما أنهم لا يملكون حق اللجوء إلى السلطات الحكومية لترعى مصالحهم ، هذا بالإضافة إلى انتشار العديد من القيم السيئة بين الأطفال العاملين مثل قيمة تفضيل المال على الدراسة وعادة التدخين وبعض المسكرات وقيم وعادات أخرى لا تتماشى مع المجتمع وتعود بالضرر على الطفل .

وهذا يعنى أن هذه الظاهرة على الرغم من قدمها فى المجتمع المصرى إلا أنها فى السنوات الأخيرة قد أفرزت لنا أبعاد ومتغيرات اجتماعية واقتصادية أدت إلى تزايد معدلاتها لعل أبرزها " تغير قيم واتجاهات أرباب أسر هؤلاء الأطفال ، وإهدار القيمة الاجتماعية للتعليم وعدم أهميته ، والرغبة فى الحصول السريع على المال ، وارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين " ، هذا بجانب دور العوامل الثقافية التى تعطى قيمة قصوى للأطفال الذين يعولون أسرهم ويعولون أنفسهم ويشعرون بأنهم أصبحوا ذات قيمة ومكانة متميزة داخل

الأسرة ، إضافة إلى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى حدثت بالمجتمع المصرى والتى انعكست سلبا على أوضاع الكثير من الأسر المصرية بصفة عامة والأسر التى تقطن صعيد مصر بصفة خاصة ، ومن هنا تزايدت أعداد الأطفال الذين انضموا لسوق العمل .

واستنادا إلى ذلك كان التفكير فى موضوع الدراسة الراهنة " عمالة الأطفال وعلاقتها بالأوضاع الأسرية ، دراسة ميدانية بالمنطقة الصناعية بمحافظة قنا ، لرصد وتحليل خصائص تلك الظاهرة فى ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى يمر بها المجتمع المصرى ، وفى ظل سياسة غير واضحة أدت إلى استمرار تدفق الأطفال إلى سوق العمل باعتبارهم قوة عاملة ورخيصة .

أهمية دراسة الموضوع :

إن الاهتمام بدراسة عمالة الأطفال يعود إلى أسباب تتعلق بمستقبل الطفل فى الشرائح الاجتماعية الدنيا باعتبارها شرائح لابد أن تلقى قدراً من الاهتمام ، حيث أن معاناتها تكشف عن عمق التمايز الواقع فى المجتمع وتأثير هذا التمايز على مستقبل الوطن برمته، هذا بجانب أن هذه الدراسة تتناول فئة كبيرة من سكان المجتمع سوف يعتمد عليهم مستقبلاً فى التنمية الاجتماعية للوطن ، وانطلاقا مما سبق أصبح واضحاً أن أهمية الدراسة تتمثل فى :

١ – أن موضوع الدراسة يتصل بمشكلة قومية هامة هى مشكلة البطالة التى يعانى منها شباب الخرجين ولعل ذلك راجع إلى أن أصحاب الأعمال يفضلون استخدام الأطفال لكونهم أقل أجراً وأكثر انقياداً وطاعة لهم ، ومن ثم يقبلون على تشغيل الأطفال دون إدراك منهم للمشكلات التى يعانى منها المجتمع .

٢ – أن ظاهرة عمالة الأطفال فى المجتمع المصرى بصفة عامة وفى جنوب الوادى بصفة خاصة أصبحت من المشكلات الملموسة التى يجب التصدى لها ودراستها بطريقة موضوعية حتى يمكن فهم مصادر تلك المشكلة والعوامل المؤدية إليها ، بما يمكن الجهات المختصة من توجيه جهودها فى الاتجاهات الصحيحة بالشكل الذى يكفل على الأقل محاصرة المشكلة وخفض معدلاتها .

٣ – يلاحظ أنه على المدى القريب سيكون لهذه المشكلة آثارها السيئة وبخاصة على الاستقرار السياسى والأمنى للبلاد ، فوجود أعداد متزايدة من الصغار العاملين الذى يفتقدون إلى الرعاية أو التوجيه يصبحون بعد حين ضحية لظروف المجتمعية الأمر الذى يؤدى إلى زعزعة الاستقرار الأمنى والسياسى وتهديد كل إنجاز اجتماعى واقتصادى للبلاد ومن هنا وجب التصدى لهذه المشكلة .

٤ – أيضا هناك أهمية علمية لتلك الدراسة تتمثل فى محاولة الباحث الإسهام الجاد فى الجهود المبذولة من جانب بعض الباحثين من أجل التعرف على العوامل التى وراء ارتفاع هذه الظاهرة وبزوغها فى مجتمع جنوب الوادى بصفة خاصة ، كما أن لها أهمية مجتمعية تتمثل فى رسم صورة واضحة عن أوضاع الطفل العامل الاقتصادية والاجتماعية فى مجتمع صعيد مصر ، وأن تكون نتائج تلك الدراسة إضافة إلى ما سبقها من دراسات فى مجتمعنا المصرى والعربى .

مبررات اختيار موضوع الدراسة :

إذا كانت هذه الظاهرة عمالة الأطفال ، قد لاقت قدراً من الاهتمام فى السنوات الماضية تمثل فى العديد من الدراسات والندوات ، إلا أن هذه الاهتمام قد تميز بالتركيز على عمالة الأطفال فى الوجه البحرى دون أى اهتمام بتلك المشكلة فى صعيد مصر ، لذا يرجع اختيار

الباحث لهذا الموضوع " عمالة الأطفال وعلاقتها بالأوضاع الأسرية ، دراسة ميدانية بالمنطقة الصناعية بمحافظة قنا " إلى أمور يمكن إيجازها فيما يلى :

١ ـ تزايد حجم هؤلاء الأطفال سواء على المستوى العالمى أو المحلى ، حيث تشير أحدث التقديرات إلى وجود ما يزيد عن ١٧٩ مليون طفل يقومون بأسوأ أشكال العمل حسب إحصاءات منظمة العمل الدولية ، وفى مجتمعنا المصرى يبلغ عددهم نحو ٥ مليون طفل عامل .

٢ ـ يلاحظ أن هناك قصورا فى المعلومات الخاصة بعمالة الأطفال ويرجع ذلك أن هناك تحيز لدى الحكومات والأجهزة الإحصائية ضد جمع البيانات عن الأطفال باعتبارها سوءة اجتماعية تتنافى مع قوانين إلزامية التعليم والقوانين التى تنص على حد أدنى لسن العمل بغض النظر عن الواقع الاجتماعى والاقتصادى .

٣ ـ تعتبر قضية عمالة الأطفال أحد القضايا الكاشفة عن عملية الاستغلال عامة والتى تؤدى فى النهاية إلى تركيب غير متوازن فى درجة النمو والتخلف ، ومما لا شك فيه أن استمرار هذه العلاقة فى طورها الجديد من خلال فرض أنظمة اقتصادية تدفع بالمشاركة قدما نحو إذابة كيانات قومية وفق مفاهيم تؤكد على العولمة وإخضاع العالم كله لقانون الرأسمالية ، فى الوقت الذى تفتقد فيه الدول الخاضعة أية شروط اجتماعية لمواجهة هذه الهيمنة وبالذات بالنسبة للفئات والشرائح المهمشة فى المجتمع .

٤ ـ إن استمرار تدفق الأطفال إلى سوق العمل الرسمى وغير الرسمى يمثل ركيزة أساسية لاستنزاف قوى العمل الرخيصة من أجل مزيد من فائض القيمة التى غدت آثاره بقوة وبعنف فى ظل العلاقات غير المتكافئة مع النظام الرأسمالى العالمى المعاصر ، ومن ثم فإن استقطاب الأطفال ، إلى سوق عمل غير رسمى له آثاره الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تهدد مستقبل التطور الاجتماعى .

٥ ـ يلاحظ أن معظم السياسات الاقتصادية التى طبقت فى المجتمع المصرى منذ السبعينيات وحتى وقتنا هذا كان ناتجها الاجتماعى هو حالة من الاستقطاب بين أقلية تملك وتزداد غنى ، وأغلبية مهمشة تتسع قاعدتها بمرور الوقت ويلقى بها بعيدا عن مجالات الإنتاج والدخل والتوظيف ويحكم عليها بالبطالة المستديمة ، ويتزامن مع هذا الاستقطاب عجز الدولة عن تلبية الحاجات الاجتماعية لهذه الفئات المهمشة ، مما زاد من معدلات الفقر وكان سببا فى عجز هذه الطبقات عن مواصلة التعليم لأبنائها فى الريف والحضر ، كل ذلك كان سببا فى إقحام أبناء هذه الأسر إلى سوق العمل .

٦ ـ أن هذه الظاهرة بحاجة إلى وجود سياسة شاملة لمواجهتها باعتبارها جزء من سياسة أشمل للنهوض بأوضاع المجتمع المصرى ، وهى عملية تحتاج إلى تضافر كل الجهود وكافة المؤسسات المعنية بقضايا الطفولة سواء كانت حكومية أو أهلية ، ومن هذا المنطلق ولكل هذه الاعتبارات كان اختيار الباحث لمشكلة الدراسة الراهنة كمحاولة للتصدى لها من منظور اجتماعى واقتصادى .

أهداف الدراسة : تستهدف الدراسة الراهنة تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فى :

١ ـ التعرف على الأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تحيط بالطفل العامل سواء داخل الأسرة أو خارجها وتقديم صورة واقعية وشاملة لأوضاعه البيئية والأيكولوجية والأسرية .

٢ – التعرف على العوامل التى أدت إلى انخراط هؤلاء الأطفال فى سوق العمل مع توضيح مختلف الأعمال التى يقوم بها الطفل العامل وعلاقته بزملائه وبصاحب العمل والظروف التى تحيط به أثناء العمل .

٣ – التعرف على نمط العلاقات السائدة بين الطفل العامل وأسرته من حيث تبادل مشاعر الحب والتعاون أو الإهمال وعدم الرعاية وكذلك التعرف على أهم المشاكل الأسرية التى تعانى منها الأسرة مما يدفعها لإلحاق أطفالهم بسوق العمل

٤ – التعرف على الدور الاقتصادى الذى يقوم به الطفل العامل داخل الأسرة ، والواجبات والمسئوليات التى ترتبت على عملة ومكانته الاجتماعية التى تغيرت بعد أن أصبح مشاركا فى إعالة أسرته اقتصاديا ، ومعرفة رأيه نحو وضعه الجديد ومدى رضاه عن عمله.

تساؤلات الدراسة :

من الموضوعات الهامة المتداولة على نطاق دولى ومحلى ، وفى أدبيات التنمية موضوع " عمالة الأطفال " ويقصد بها تلك الفئات التى لا تحصل على نصيب عادل من عائد عمليات التنمية ، وأن التنمية لا توجه بالأساس لإشباع احتياجاتها الأساسية بالقدر الكافى الذى يضمن لها حياة آمنة ومستقرة تتمتع فيها بكافة حقوقها الأساسية ، من بين هذه الفئات " الأطفال " الذين يعتبرون أكثر الفئات تعرضا للظروف الصعبة والحرمان وعدم إشباع احتياجاتهم ، كما يتعرضون للأوضاع المستغلة داخل المجتمع .

ومن هذا المنطلق لا تزال هناك تساؤلات حول قضايا الطفل بصفة عامة وعمالة الطفل بصفة خاصة ، لعل أهمها ذلك التساؤل الذى يمثل اهتمام الدراسة الراهنة مؤداه : " ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للأطفال العاملين بمجتمع البحث ؟ ومن خلال ذلك التساؤل الرئيسى ثم صياغة عدة تساؤلات فرعية هى :

١ – ما العوامل التى أدت إلى إقحام عينة الدراسة فى سوق العمل ؟ .

٢ – ما نوعية الأعمال التى يقوم بها الطفل العامل ؟ وما هى المشكلات التى لها يتعرض لها جراء هذا العمل ؟ .

٣- ما علاقة الطفل بأسرته وبزملائه وبصاحب العمل ؟ وما هى أنماط الاستغلال التى يتعرض لها فى بيئة العمل ؟ .

٤ – ما الدور الاقتصادى الذى يقوم به الطفل العامل داخل أسرته ؟ وما التغيرات التى طرأت على مكانته الاجتماعية داخل أسرته ؟.

٥ – كيف تنظر عينة البحث للعمل والتعليم ؟ وما مدى رضاها عن العمل ؟ .

مفاهيم الدراسة : حددت الدراسة الراهنة مفهوماتها الرئيسية على النحو التالى :

١ – مفهوم الطفل : هو إنسان يحتاج لحماية ورعاية تقدمها له الأسرة والمؤسسات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية الموجودة فى المجتمع فى إطار التشريعات والقوانين المتعارف عليها ، وذلك من أجل نموهم البدنى والنفسى والفكرى حتى يصبح بمقدوره الانضمام لعالم البالغين ، وركزت الدراسة الراهنة على الأطفال الأقل من خمس عشرة سنة باعتبار أن هذه المرحلة تتضمن الطفولة بشكل شامل وأيضا المرحلة التى يمكن أن يجيب فيها الطفل على أسئلة الاستبيان .

٢ – مفهوم عمالة الأطفال : يقصد بها مجموعة من الأنشطة التى يقوم بها فئة الأطفال دون سن الخامسة عشرة داخل المصانع والورش بمجتمع الدراسة وبصفة مستمرة لقاء

أجر معين من أجل استمرار بقائهم وأسرهم وأمضوا فى العمل فترة زمنية لا تقل عن ستة أشهر .

٣ – مفهوم الأوضاع الأسرية : الأوضاع الأسرية كمفهوم إجرائى فى الدراسة الراهنة تعنى الظروف والأوضاع الأسرية التى تحيط بالطفل العامل من حيث المستوى التعليمى والمهنى والاقتصادى للأسرة ، وأيضاً مستوى السكن ونمط العلاقات السائدة بين أفرادها والطفل العامل من حيث تبادل مشاعر الحب والتعاون والإهمال وعدم الرعاية ، مع توضيح أهم المشاكل التى تعانى منها الأسرة وتدفع الطفل للعمل ، ويتفرع من هذا المفهوم عدة مفاهيم منها :

أ – الأوضاع المهنية للطفل العامل : ونعنى بها فى الدراسة الراهنة مختلف الأعمال والمناشط التى يقوم بها الطفل العامل بمجتمع الدراسة ومدى خطورتها وتحديد مختلف الظروف التى تحيط به أثناء العمل من حيث نوعية العلاقات التى تسود بين الطفل وبين صاحب العمل ، وكذا علاقته بزملائه فى العمل ، وأيضا الأدوات التى يستخدمها فى ممارسة عمله .

ب – الأوضاع الاقتصادية للطفل العامل : ونقصد بها الأحوال الاقتصادية لأسرة الطفل العامل ، وسبب التحاقه بالعمل مع توضيح حالات الحرمان والقصور المادى للأسرة فى إشباع حاجات الطفل الأساسية .

٤ – المنشأة الصناعية : نعنى بها فى الدراسة الراهنة أى تجمع اقتصادى يضم مجموعة من الورش والمصانع الصغيرة ،ويعمل بها مجموعة من الأطفال دون سن الخامسة عشرة وتخضع للقطاع الخاص ويمارس فيها الأطفال نشاط اقتصادى مقابل أجر معين ولا تقل مدة عملهم عن ستة أشهر .

الأساليب المنهجية :

لا شك فى أن الأساليب المنهجية ترتبط بطبيعة موضوع الدراسة وأهدافها ، والدراسة الراهنة اعتمدت على عدة طرق وأدوات بحثية فى جمع معطيات الدراسة وهى :

١ – يلاحظ أن ظاهرة عمالة الأطفال فى جنوب الوادى بصفة عامة ومجتمع الدراسة بصفة خاصة لم تحظ بالاهتمام الكافى ، لذا نجد أن الدراسة الوصفية تعتبر من أنسب الأنواع لهذه الدراسة من أجل التعرف على الظاهرة وتحديد ملامحها الأساسية كخطوة أولى نحو المزيد من التعمق فى بحث الظاهرة .

٢ – يعتبر المسح الاجتماعى بالعينة من أكثر الأساليب التى تساعد فى التعرف على الظروف الاجتماعية والأوضاع الأسرية للطفل العامل بمجتمع الدراسة ، بجانب التعرف على أهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والمهنية لعينة الدراسة مع التركيز على دراسة الظروف البيئية والأيكولوجية والأسرية التى تحيط بهؤلاء الأطفال وأسرهم .

٣ – ولجمع البيانات تم استخدام مجموعة من الأدوات :

أ – الملاحظة العلمية .

ب – السجلات الرسمية .

ج – استمارة الاستبيان بالمقابلة ، والتى غطت أهداف الدراسة وتساؤلاتها، وقد تم اختبار قبلى للاستمارة طبقت على ٣٠ طفل عامل بمجتمع الدراسة ممن توافرت فيهم الشروط التى وضعتها الدراسة لاختيار العينة ، وبعد ذلك تم تعديل الاستمارة بناء على

الملاحظات التى سجلها الباحث وتم طباعة الاستمارة بشكل نهائى وتم تطبيقها على عينة من الأطفال العاملين بالمنطقة الصناعية بالصالحية بمحافظة قنا قوامها ١٠٠ طفل عامل .

مجالات الدراسة : وتحددت في ثلاثة:

١ – المجال الجغرافى : وقع الاختيار على المدينة الصناعية بالصالحية بمحافظة قنا ، وقد تم اختيار هذه المنطقة كمجتمع جغرافى للدراسة حيث أنها من أكثر المناطق الصناعية الموجودة بجنوب الوادى والذى يعمل بها أطفال دون سن الخامسة عشرة وتنتشر بها الورش الصناعية والحرفية ، ومن ثم تعتبر ممثلة كمجتمع جغرافى للدراسة.

٢ – المجال البشرى : نظرا لعدم توافر البيانات الرسمية التى تصلح إطاراً يتم فيه اختيار العينة ، فكان لابد من أن نلجأ إلى استخدام الواقع الفعلى لاختيار العينة ، وبالتالى تم إجراء مقابلات مع ١٠٠ طفل عامل من الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة تم اختيارهم بطريقة عمدية – حيث تعمد الباحث فى اختيار عينته من وحدات معينة ، رأى أنها تمثل المجتمع المراد دراسته وتحقق الهدف من الدراسة - روعي فيها مواصفات وشروط هى :

أ – أطفال يعملون داخل الورش الصناعية والحرفية أقل من ١٥ سنة.

ب – ألا تقل مدة عملهم داخل الورش عن ستة أشهر على الأقل .

ج – لا بد من الحصول على أجر معين .

٣ – المجال الزمنى : أجريت هذه الدراسة بشقيها النظرى والميدانى بدءا من شهر مايو ٢٠٠٨ وحتى شهر سبتمبر عام ٢٠٠٩ تداخل العمل فيهما بين النظرى والميدانى .

المبحث الرابع

نتائج الدراسة وتوصياتها

نتائج الدراسة :

هدفت الدراسة الراهنة إلى التعرف على الأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تحيط بالطفل العامل سواء داخل أسرته أو خارجها وتقديم صورة واقعية وشاملة لأوضاعه البينية والأيكولوجية والأسرية ، وفى ضوء تساؤلات الدراسة وأهدافها, خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة التى أمكن التوصل إليها فى ضوء الدراسة الميدانية ، وفى ضوء ما انتهت إلية الدراسات السابقة فى هذا الشأن نشير إلى على النحو التالى :

فيما يتصل بتساؤل الدراسة القائل : " ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للأطفال العاملين بمجتمع البحث ؟ " دلت نتائج الدراسة الميدانية على ما يلى :

فيما يتصل بالحالة العمرية , أبانت الدراسة الميدانية أن نسبة كبيرة من عينة البحث بلغت ٨٤ % من إجمالى العينة أعمارهم تتراوح من ٨ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة ، فى حين أن ١٦ % من إجمالى العينة أعمارهم أقل من ٨ سنوات ، ولعل ذلك يكشف عن أن نسبة كبيرة تصل إلى ٦١ % من إجمالى العينة " الأقل من ١٢ سنة " يحظر القانون عملهم ، فى حين أن النسبة المتبقية وهى ٣٩ % يعملون فى مهن وأعمال شاقة يجرمها القانون ويمنع ممارستها .

وفيما يتصل بالموطن الأصلى , أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة ٥٨ % من إجمالى العينة من أبناء الحضر , ولعل ذلك قد يرجع إلى أن المنطقة الصناعية " مجتمع البحث " تابعة للمدينة , ومع ذلك لا يمكن أن ننكر بأن هذه الظاهرة آخذة فى الانتشار وليست حكرا على مجتمع بعينه .

وفيما يتعلق بنمط الأسرة , أكدت الدراسة الراهنة أن عينة البحث تنتمى إلى أسر كبيرة الحجم ، فكلما تشير المعطيات الميدانية إلى أن ما يقرب من ٨٨ % من إجمالى العينة يزيدهم عدد أسرهم عن ٨ فرد ، وبلغ متوسط حجم هذه الأسر ٨ فرد ، هذا بجانب أن الدراسة أثبتت أن ما يقرب من ٧٤ % من إجمالى العينة يقطنون فى مساكن إيجار وإيواء ، كما أوضحت الدراسة أن نسبة ٩٦ % من إجمالى العينة يقطنون فى مساكن لا تقل عن حجرتين , ومع ذلك نلاحظ أنه نظرا للكثافة السكانية العالية لأسر عينة البحث التى قد تصل إلى ٨ فرد , نجد أن درجة الازدحام مرتفعة ,حيث يصل متوسط عدد الأفراد الذين ينامون فى غرفة واحدة إلى ٣,٠٧ فرد , ولعل هذا يؤكد أن كثرة الأبناء داخل الأسرة وتدنى مستواها الاقتصادى يجعلها غير قادرة على إشباع احتياجاتهم الأساسية مما يدفع أرباب تلك الأسر لإلحاق أطفالهم بسوق العمل .

وفيما يتصل بالمستوى التعليمى لعينة الدراسة تبين أن غالبية عينة البحث وبنسبة ٨٦% من إجمالى العينة قد تسربوا من المدرسة والتحقوا بالعمل لارتفاع نفقات التعليم والفشل فيه وانخفاض المستوى الاقتصادى لأسرهم والمناخ الثقافى الذى يعيش فيه المبحوثين وعدم إدراك أسرهم لأهمية التعليم وقيمته .

وفيما يتصل بالمستوى التعليمى لآباء وأمهات عينة الدراسة تبين أن ٨١% من أباء عينة البحث لم يحصلوا على أية شهادات علمية ، أما الأمهات فقد بلغت نسبتهن ٩٥ % فى هذا الصدد ، كما أوضحت الدراسة أيضا أن غالبية أرباب أسر هؤلاء الأطفال وبنسبة ٧٥ % يحتلون أدنى مراتب المهن السائدة فى المجتمع ، فغالبيتهم من الحرفين والعمال الأجراء وصغار المزارعين , كما أن الوضع المهنى لهم يتسم بعدم الاستقرار , حيث أن نسبة ٦٤ % منهم تخضع لظروف يحددها سوق العمل , كما أن الوضع المهنى لأمهاتهم يتسم بالتدنى الشديد ,مما قد يجعل هذه الأسر فى أدنى شرائح الفقراء , كل ذلك يؤكد أن هذه الظاهرة نتاج لتفاعل عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية ساهمت فى تعظيم قيمة العمل بالنسبة للطفل وأسرته ,وهذا يعد أحد العوامل الفارقة فى دفع هؤلاء الأطفال لسوق العمل .

أبانت الدراسة الميدانية متفقة فى ذلك مع الكثير من الدراسات التى تم إجراؤها بأن غالبية الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر فقيرة دفعتهم الظروف الاقتصادية السيئة إلى إلحاق أبنائهم بسوق العمل لدعم الأسرة اقتصاديا والحفاظ على بقائها ، فكلما تشير الدراسة الراهنة إلى أن إجمالى عينة الدراسة وبنسبة ١٠٠ % قالوا بأن عملهم أحد مصادر دخل الأسرة ، ولعل هذا يؤكد أن السياسات الاقتصادية التى تم اتباعها فى المجتمع المصرى فى الآونة الأخيرة ترتب عليها حرمان أبناء الفقراء من الفرص الاجتماعية فى مقدمتها التعليم وافتقاد العدالة فى توزيع الدخل .

وللإجابة على تساؤل الدراسة القائل "ما العوامل التى أدت إلى إقحام عينة الدراسة فى سوق العمل؟ " , دلت البيانات الميدانية إلى ما يلى:

أشارت الدراسة الراهنة إلى أن كل عينة البحث وبنسبة ١٠٠ % تساهم وبشكل متفاوت فى تحسين مستوى أسرتها الاقتصادى وفى الإنفاق على أسرهم ، فكما أشارت نسبة منهم بأنها تنفق على إخوانهم الذين ما زالوا فى التعليم وأن يوفروا لهم ما كانوا يفتقدونه من احتياجات أساسية ، ولعل هذا يكشف عن أن عمل الطفل جعل له مكانة اجتماعية متميزة بين أفراد أسرته ، وجعل الطفل يشعر بأنه أصبح كالكبار مسئولا عن أسرته ويستطيع الحصول على المال فى تلك السن المبكرة .

كما أوضحت نسبة ٦٦ % من إجمالى العينة بأن اخوتهم تركوا التعليم والتحقوا بسوق العمل , ولعل ذلك يوضح أن قصور النظام التعليمى وعدم ملائمته مع البيئة المحلية له دور فى ترك الأطفال للمدرسة واتجاههم لسوق العمل فى سن مبكرة من أجل مساعدة أسرهم فى توفير احتياجاتها الأساسية .

أبانت الدراسة الراهنة أن هناك مجموعة من العوامل التى تجعل الطفل يترك المدرسة ويلتحق بسوق العمل منها " عدم تقبل الطفل للتعليم ورؤيته للتعليم بأنه لا طائل من ورائه , نظرته بأن العمل أفضل من التعليم ,الرغبة فى تعلم حرفة أو صنعة , تدنى المستوى الاقتصادى الذى تعيشه أسرته " .

أكدت الدراسة الراهنة متفقة فى ذلك مع العديد من الدراسات السابقة فى أن هناك مجموعة من العوامل التى دفعت عينة الدراسة للالتحاق بسوق العمل منها " الفقر الشديد الذى تعيشه أسر هؤلاء الأطفال , عدم مقدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية , حرص بعض الأسر على تعلم أبنائها حرفة أو صنعة يتعيش منها ويعول أسرته فى ذات الوقت , كما أن التسرب من المدرسة أو الفشل الدراسى لعب دورا فى إلحاقهم بسوق العمل " ولعل كل هذه الدوافع ما هى إلا انعكاسا للواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى الذى يعيشه المجتمع الكبير .

وفيما يتصل بسؤال الدراسة الذى مؤداه : " ما نوعية الأعمال التى يقوم بها الطفل العامل , وما هى المشكلات التى يتعرض لها جراء هذا العمل ؟ " , دلت نتائج الدراسة على ما يلى :

فيما يتصل بنوع العمل , أكدت الدراسة على أن عينة البحث تعمل فى مهن شاقة وصعبة يجرمها القانون وتشكل خطرا على الأطفال , ومن هذه الأعمال ميكانيكا السيارات بنسبة ٣١ % واللحام بالأوكسجين بنسبة ٢٢ % و تصليح وتنظيف الماكينات بنسبة ١٣ % والعمل فى الأفران بنسبة ١١ % ، ودهان الدوكو بنسبة ٩ % ، والعمل فى النجارة بنسبة ٨ % وصناعة الكاوتشوك بنسبة ٥ % ، ولعل هذا يوضح أن هناك تقاربا إلى حد ما فى المهن والأعمال التى يقوم بها الأطفال , وإن كان العمل فى ميكانيكا السيارات واللحام بالأوكسجين والكهرباء تحتل المرتبة الأولى إذ تصل نسبتهم إلى ٥٣ % من إجمالى العينة .

كما أفادت الدراسة الميدانية أن هناك عدة عوامل هى التى تحدد نوع العمل منها " الدخل فالطفل يقبل على المهن والمناشط التى تدر دخلا كبيرا بصرف النظر عن مشقة العمل وخطورته والإصابات التى يتعرض لها , السن له دور فى إقبال الطفل على عمل دون آخر , أصحاب العمل لهم دور فى إلحاق أو عدم إلحاق الأطفال فى بعض المهن , حيث لاحظ الباحث أن الأطفال صغار السن يعملون فى ميكانيكا السيارات وفى اللحام بالأوكسجين وفى النجارة وتنظيف الماكينات على الرغم من أنها أعمال خطيرة يجرمها القانون " .

وفيما يتصل بالتدريب على العمل الذى يمارسونه , أوضحت الدراسة أن غالبية عينة البحث وبنسبة ٧٨ % لم يتلقوا أية تدريبات على هذه المهن التى يعملون بها من قبل ، كما أنهم لا يستخدمون الملابس الواقية مثل النظارة الحامية والبالطو والجوانتى وغيرها أثناء عملهم مما يعرضهم للإصابات ,وهنا تتفق الدراسة الراهنة مع العديد من الدراسات السابقة فى أن غالبية الأطفال العاملين لم يتلقوا أية تدريبات قبل التحاقهم بالعمل الذى يمارسونه .

أما عن مدة عمل عينة الدراسة بمجتمع البحث ,أبانت الدراسة الراهنة أن نسبة كبيرة من العينة بلغت ٧٧ % قضوا أكثر من عام فى عملهم , على الرغم من المخاطر والصعاب

التى يواجهونها ولكن الحاجة الماسة لدعم أسرهم اقتصاديا وقفت وراء استمرارهم فى هذا العمل .

وفيما يتصل بعدد ساعات العمل , بينت الدراسة أن ٩٠ % من إجمالى العينة يعملون أكثر من ٦ ساعات يوميا ، ولعل هذا يوضح أن الطفل العامل يعمل ساعات تعادل أو تفوق عمل البالغين تصل فى متوسطها إلى ٨ ساعات يوميا , ولعل هذا يعد خرقا لقانون تشغيل الأحداث الذي نظم عمل الأحداث بحيث لا تزيد عن ست ساعات يوميا تتخللها فترات راحة .

وفيما يتصل بالإصابات التى تعرضت لها عينة الدراسة فى محيط العمل ,أبانت الدراسة الراهنة أن نسبة ٨٧ % من إجمالى العينة تعرضت لإصابات أثناء العمل كالكسر والحروق والكهرباء والإصابة بجروح , كما أوضحت الدراسة أن سبب تلك الإصابات ترجع لعوامل كما تراها عينة البحث منها " كثرة الشغل وخطورته , استخدامهم لمعدات وآلات ثقيلة , الجو غير الصحى للورشة , استخدامهم للمواد الحارقة " ، كما لاحظ الباحث أن الطفل العامل يتأثر بالبيئة المادية المحيطة به , كما أن صغر سنه وطول ساعات عمله ونوع العمل وضغوطه وقلة خبرته ونقص التدريب , كلها عوامل ساهمت فى ارتفاع معدل الإصابة بين عينة الدراسة .

وعن كيفية إسعافهم , أشارت نتائج الدراسة الميدانية أنه على الرغم من تنوع الإصابات التى تعرضت لها عينة الدراسة ,إلا أن نسبة ٤١ % من إجمالى العينة لم يتم إسعافها على الإطلاق بعد إصابتهم فى العمل , كما أن ٢٦ % من العينة أيضا تم إسعافهم فى الورشة , ولعل ذلك يكشف عن مدى المخاطر التى يتعرض لها الطفل العامل والإهمال من قبل أصحاب العمل , وإغفال القائمين على تنفيذ القوانين التى تنظم عمالة الأطفال , ليس هذا فحسب بل أكدت نسبة ٧٩ % من إجمالى العينة بأن مكان عملهم لا تتوافر به أدوات الإسعافات الأولية, كما أكدت نسبة ٦٤ % من إجمالى العينة أن صاحب العمل لم يعطهم أى شىء عند تعرضهم للإصابة.

وفيما يتصل بسؤال الدراسة القائل : " ما علاقة الطفل العامل بصاحب العمل وبأسرته وبزملائه وأصدقائه ؟ " , أبانت الدراسة الميدانية ما يلى :

فيما يتصل بعلاقة الطفل العامل بصاحب العمل ,دلت نتائج الدراسة الميدانية على أن نسبة ٦٣ % من إجمالى العينة أكدت على علاقتهم الجيدة بصاحب العمل والتى تتمثل فى " إعطائهم فلوس فى الأعياد والمناسبات ,والإنفاق عليهم فى المأكل والمواصلات وشراء الملابس..وغيرها ", الأمر الذى جعل نسبة كبيرة منهم تتمسك بالاستمرار فى عملها , كما أشارت نسبة ٣٧ % من العينة بالمعاملة السيئة من قبل صاحب العمل والتى تمثلت فى " كثرة الشغل , عدم إعطائهم الأجر الكافى , الضرب والشتم , عدم الصرف عليهم أثناء الإصابة ...وغيرها " ، وهذا يوضح أن المعاملة التى يتلقاها الطفل العامل من صاحب العمل تحدد إلى حد كبير استمراره أو عدم استمراره فى العمل .

وفيما يتصل بعلاقة الطفل بزملائه وأصدقائه , أبانت الدراسة الراهنة أن نسبة ٨٩ % من إجمالى العينة لهم علاقات بزملائهم داخل محيط العمل , وتتخذ هذه العلاقة عدة أشكال كما تراها عينة البحث منها " يتأكل مع بعض , ينسهر سويا , بنساعد بعض فى الشغل , نتفسح مع بعض , إعطاء مساعدات مادية لبعضهم وقت الإصابة " .

وفيما يتصل بتعاطى عينة الدراسة للمخيفات , أشارت الدراسة الميدانية إلى أن ٩,٤ % من إجمالى العينة يتعاطون المخيفات مما يعرضهم لمخاطر صحية , وهذا يؤكد أن بيئة العمل التى يعمل فيها الطفل العامل لها دور فى إقباله على المخدرات , مع الوضع في الاعتبار أن

نسبة ٨٦ % من العينة كانت لا تتعاطى هذه المكيفات قبل عملهم , ولعل ذلك يوضح أن البيئة التى يعيش فيها الطفل العامل واختلاطه بزملائه وبالكبار جعلته يدخل فى عالم المكيفات , وهذا يعد من أهم الآثار التى خلفها عمل الطفل الذى منحه شعور بالاستقلالية فى إنفاق ما يكسبه ولو على المكيفات .

وعن علاقة عينة البحث بأفراد أسرهم , أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة ٨٢ % من إجمالي العينة يتلقون معاملة حسنة من قبل أسرهم , حيث يسود جو من الرضا داخل الأسرة , ولعل هذا يوضح أنه على الرغم من قضاء الطفل ساعات طويلة خارج المنزل , إلا أن أسرته لها وظيفتها الاجتماعية والتى تظهر عندما يخطأ أى من مفردات العينة فتقوم بمحاسبته وعقابه , هذا ما أكدته نسبة ٩٣ % من إجمالى العينة .

وفيما يتصل بأنماط الاستغلال التى تعرضت لها عينة الدراسة فى بيئة العمل , أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن استغلال الطفل العامل اتخذ أشكالا عدة منها :

١- أوضحت الدراسة الراهنة أن نسبة ٧٧ % من إجمالى العينة يعملون فى مهن شاقة يجرمها القانون وتشكل خطرا عليهم " كالعمل فى ميكانيكا السيارات , اللحام بالأوكسجين والكهرباء , تصليح تنظيف الماكينات , العمل فى الأفران " .

٢- أن نسبة ٧٨ % من إجمالى العينة لم يتلقوا أى تدريبات من قبل على العمل الذى يمارسونه بمجتمع البحث مما يعرضهم للإصابات .

٣- أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة لا تستخدم أدوات الوقاية والأمان عند عملها , خاصة وأن غالبية عينة الدراسة يعملون فى مهن خطيرة وشاقة تستلزم ارتداء أدوات الوقاية التى تعتبر جزءا لا يتجزأ من البيئة المادية للعمل .

٤- أبانت نسبة ٩٠ % من إجمالى العينة أنهم يعملون أكثر من ٦ ساعات يوميا , وهذا يتنافى مع قانون تشغيل عمالة الأطفال .

٥- دلت نتائج الدراسة أن نسبة ٨٧ % من إجمالى العينة تعرضت للإصابات بمحيط العمل , منهم نسبة ٤١ % لم يتم إسعافهم على الإطلاق بعد إصابتهم , هذا بجانب أن الكثير من المنشآت الصناعية بمجتمع البحث لا تتوافر بها أدوات الإسعافات الأولية .

٦ - أكدت نسبة ٣٧ %من إجمالى العينة أنها تعرضت للاستغلال والمعاملة السيئة من قبل صاحب العمل والتى تمثلت فى عدم إعطائهم الأجر الكافى والضرب والشتم وعدم الصرف عليهم عند الإصابة .

٧- أن نسبة كبيرة بلغت ٧٣ % من عينة البحث أجرهم الأسبوعى يتراوح ما بين ٢٠ إلى ٦٠ جنية , ولعل هذا يكشف عن دوافع أصحاب الأعمال لاستقدام الأطفال وتشجيعهم على الالتحاق بمنشآتهم الصناعية لكونهم يتقاضون أجرا أقل , كما أنهم أكثر طاعة ولا يخضعون لقانون التأمين الاجتماعى .

٨- أبانت الدراسة أن هناك الكثير من القيم السيئة التى صاحبت تلك الظاهرة بين الأطفال العاملين كالتدخين وتعاطى المخدرات , فكما تشير الدراسة أن نسبة ٩٤ % من إجمالى العينة يتعاطون بعض المكيفات , فى حين أن نسبة ٨٦ % من إجمالى العينة كانت لا تتعاطى أى من هذه المكيفات قبل التحاقهم بسوق العمل .

وللإجابة على التساؤل القائل "ما الدور الاقتصادى الذي يقوم به الطفل العامل داخل أسرته ؟ وما التغيرات التى طرأت على مكانته الاجتماعية داخل أسرته ؟ " أبانت الدراسة ما يلى:

فيما يتصل بالأجر الذى تحصل عليه عينة البحث , أكدت الدراسة أن متوسط الأجر يصل إلى ٤٩,٦ جنية أسبوعيا , ولعل هذا يوضح القيمة الاقتصادية لعمل الطفل ومدى مساهمته فى الإنفاق على أسرته وتوفير متطلباتها , كما أشارت الدراسة إلى أن كل مفردات العينة تساعد أسرتها بأجرها ولكن بنسب متفاوتة , فنجد ٧٨ % تساعد أسرهم بجزء من أجرهم , ٢٢ % تنفق أجرها كاملا على أسرهم , وهذا يوضح حجم المسئولية الملقاة على عاتق الطفل العامل الذى حرم من كافة حقوقه وأصبح مطالبا بالعمل لبقاء أسرته , كما أن مشاركة الطفل العامل بأجره كله أو بعضه للإنفاق على أسرته يؤكد على أن عمل الطفل له وظيفة اقتصادية سلبها من الأسرة التى من المفترض أن تقوم هى بهذا الدور , وجعلت الطفل فى صراع بين إحساسه بالمسئولية الاقتصادية تجاه أسرته , وبين أن يحيا حياة الطفولة ويمارس هواياته وأعماله المحببة .

أشارت الدراسة الميدانية أن دخول الطفل لسوق العمل فى سن مبكرة ومشاركته فى تحمل المسئولية والإنفاق على الأسرة أكسبه قيمة الحصول على الكسب المادى , الأمر الذى ترتب عليه تغير معاملة أسرته والمحيطين به إلى الأفضل عما كان عليه الحال من قبل , هذا ما أكدت عليه نسبة ٩٣ % من إجمالى العينة , ولعل هذا يوضح أن للعمل قيمة ومكانة اجتماعية تضفى الكثير من الاحترام والتقدير على الشخص العامل .

وللإجابة عن تساؤل الدراسة الأخير الذى مؤداه : " كيف تنظر عينة البحث للعمل والتعليم ؟ ومدى رضاها عن العمل ؟ " , دلت نتائج الدراسة الميدانية إلى ما يلى :

فيما يتصل بنظرة عينة البحث للعمل , أوضحت الدراسة أن ٩٣ % من إجمالى العينة يرون بأن عملهم ذو قيمة وفائدة لهم ولأسرهم , ولعل الواقع الاقتصادى والاجتماعى الذى تعيشه أسر هؤلاء الأطفال جعلهم يحبون عملهم , وقد أيدت نتائج هذه الدراسة العديد من نتائج الدراسات السابقة التى أجريت على عمالة الطفل والتى تؤكد حب غالبية العينة لأعمالهم , وقد أرجعت مفردات العينة حبها لعملها لعدة اعتبارات منها " مساعدة أسرهم فى الإنفاق , شعورهم بأنهم مسئولين عن أسرهم , كسب تقدير واحترام المحيطين بهم , كرههم للمدرسة , حبهم للمهنة أو الحرفة التى يعملون بها " , فى الوقت الذى رأت فيه نسبة ٧ % من إجمالى العينة بأنهم لا يحبون عملهم " لقلة الأجر الذى يحصلون عليه , صعوبة العمل وخطورته , بعد الشغل عن المسكن , المعاملة السيئة من قبل صاحب العمل , الرغبة فى العودة للمدرسة " .

وفيما يتصل برضا عينة الدراسة عن العمل , أثبتت الدراسة الميدانية أنه على الرغم من الأعمال الشاقة التى تقوم بها الأطفال والمخاطر والإصابات التى يتعرضون لها نتيجة لعدم تدريب غالبيتهم عليها من قبل وطول ساعات العمل وقلة الأجر الذي يحصلون علية والعمل فى ظروف سيئة متمثلة فى ارتفاع درجة الحرارة والبرودة وقلة النظافة ونقص مياه الشرب ونقص دورات المياه وعدم وجود وحدة إسعاف وعدم توافر المواصلات وغير ذلك ، إلا أن ٩٣ % من إجمالى عينة البحث قالوا بأنهم راضيين تماما عن عملهم ولا يفكرون فى تركه والعودة إلي المدرسة مرة أخرى ، ولعل هذا يكشف عن قصور النظام التعليمى والدور الذي لعبه فى ارتفاع معدل حجم هذه الظاهرة.

وعن نظرتهم للتعليم , دلت نتائج الدراسة الميدانية على أن نسبة كبيرة من عينة البحث رأت بأن أسرهم كانت غير مهتمة بتعليمهم , الأمر الذى دفعهم للالتحاق بسوق العمل, وأشارت ٩٣ % من إجمالى العينة بأنهم لا يوافقون على ترك العمل والعودة

للمدرسة , ولعل هذا يؤكد أن العملية التعليمية لها دور أساسى فى جعل الطفل يترك المدرسة ويتجه لسوق العمل .

توصيات الدراسة :

فى ضوء ما انتهت إلية الدراسة من نتائج واستخلاصات توصى الدراسة بما يلى :

١ – كما أكدت الدراسة الراهنة إلى أن ارتفاع معدل عمالة الأطفال يرجع إلى جانب كبير منه تدنى المستوى الاقتصادى لأسر الأطفال العاملين ، ومن هنا وجب على الهيئات المسئولة تحسين المستويات الاقتصادية لتلك الفئات المحرومة التى تعيش تحت خط الفقر وتوفير الرعاية والخدمات لها .

٢ – أيضا كما أوضحت الدراسة الراهنة إلى أن الفشل أو التسرب من التعليم كان عاملا ودافعا رئيسيا لعمالة الأطفال ومن ثم وجب إعادة النظر فى السياسات التعليمة بحيث يخطط لها بشكل يواكب متطلبات البيئة المحلية وربط متطلبات سوق العمل بالسياسة التعليمية والسياسة العامة للدولة .

٣– أوضحت الدراسة أن الأطفال يتعرضون لمخاطر وإصابات ولا يجدون حتى الإسعافات الأولية ومن ثم وجب الاهتمام بالرعاية الصحية للطفل العامل داخل بيئة العمل .

٤ - أيضا لا يمكن أن نغفل الدور الإعلامى بكل مؤسساته فى الحد من تزايد هذه الظاهرة وإبراز سلبياتها مع التركيز على الآثار الاجتماعية والصحية والنفسية والتربوية الضارة لعمل الطفل فى سن مبكرة مع الاهتمام بتوعية الأسر بضرورة وأهمية التعليم بجانب العمل.

٥ – أوضحت الدراسة الأعمال والمهن الشاقة التى يجرمها القانون ومع ذلك تعمل بها عينة البحث ، فيجب على الهيئات الحكومية والأهلية تفعيل القوانين والتشريعات التى تنظم عمل الطفل وتحميه ومتابعة ذلك ، مع وجود صيغ قانونية محددة تنظم أوضاع الطفل العامل من حيث نوعية المهن، وساعات العمل والأجور .

٦ – إنشاء مراكز لتسجيل وتشغيل الأطفال المنخرطين حاليا فى سوق العمل أو المضطرين للانخراط فيه لبناء قاعدة معلومات قوية ، مع الاهتمام بتدريب وتعليم وتنمية مهارات هؤلاء الأطفال .

٧ – ضرورة إلزام أصحاب الأعمال فى الورش والمصانع الذين يستخدمون الأطفال بتحسين بيئة العمل وعدم تعرض الأطفال للخطر وعدم تكليفهم بأعمال لا تتناسب مع أعمارهم وعلاجهم من الإصابات التى تلحق بهم ، مع توعيتهم بحقوق الطفل .

٨ – يجب وضع برامج للأطفال العاملين تهدف إلى محو أميتهم وتزويدهم ببعض المعارف والمعلومات التى تعينهم على فهم الحياة والتكيف معها ، وتقديم بعض البرامج التى تتناول الأنشطة الترويحية للطفل حتى لا تفقده كل حقوقه .

٩ – لابد من أن تشارك كل الجهات المسئولة فى إنشاء مراكز رعاية الأطفال العاملين وتقديم المساعدات لهم ، مع وجود تأمين اجتماعى لهم ضد إصابات العمل والمخاطر المهنية .

١٠ – الاهتمام بإنشاء مراكز للتدريب المهنى وتعليم الأطفال ضمن البرامج التعليمية والمناهج الدراسية الحرف والأعمال التى يمكن أن يسهم بها الطفل فى حالة تركه للمدرسة أو فشله فى الدراسة فى بناء مجتمعه وتكسبه خبرات يمكن أن تجعل منه عامل ماهر .

مراجع الدراسة

١ ـ أحمد صيام : تقرير واقع الطفل المصرى فى نهاية القرن العشرين، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان ، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٤٧.

٢ـ منظمة العمل الدولية : مكافحة ظاهرة عمل الأطفال فى الوطن العربى، ندوة مكافحة عمل الأطفال فى الوطن العربى، منظمة العمل الدولية بالتعاون مع المجلس العربى للطفولة والتنمية، القاهرة، ١٢ ـ ١٤ ديسمبر، ١٩٩٤، ص ٤

3 - Aunicef policy , Review strategies for children in the lggo , unicef , new york u . s a . may . 1990 . p. 21 .

4 - Hull , Terence , perspectives and Requirements for the study of children's wor in G Rogers and G. standing (eds) child work, poverty and underdevelopment , Geneva, ILo , 1981 , pp , 47 - 79.

٥ـ علا مصطفي، عزة كريم : عمل الأطفال فى المنشآت الصناعية الصغيرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ٧-٨ .

6–Dube,L:TheEconomicRoleofchildreninIndia:methological issuesinG.RodgersandG. standing (eds.) child work, poverty and underdevelopment, Geneva I LO , 1981, PP. 170 – 176 .

7 - علا مصطفي، عزه كريم : مرجع سابق، ص ص ١٥ ـ ١٦,

8 - Tienda. M., Economic Activity of children in peru: labour force Behavior in Rural and urban context, Rural, sociology,1979 , pp, 370 – 391.

٩ـ المصدر : لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربى أسيا، مجموعة الإحصائيات والمؤشرات الاجتماعية، الإصدار الثالث، عمان ١٩٩٣ ، ص ١٣

10-Anti slavery society: child labour in morocco's carpet Industry, In planning for small Enterprises, in third world citie, Ed, London, pergeman press , 1988 , pp , 171 - 180 .

11- مليكه بن راضى : عمل الأطفال فى البلدان العربية ، منظمة العمل الدولية ، الأمم المتحدة ، جنيف، ١٩٩٤، ص ص ١١ ـ ١٣.

١٢ـ منظمة العمل الدولية : عمل الأطفال فى البلدان العربية ، الأمم المتحدة جنيف ، ١٩٩٤، ص ٩ .

١٣ـ ناهد رمزي : ظاهرة عمالة الأطفال فى الدول العربية، المجلد الأول المجلس العربى للطفولة والتنمية، القاهرة ، ١٩٩٨، ص ٣٩.

١٤ـ نادية التكريتى : عمل الأطفال فى الأردن، ندوة عمل " الأطفال فى البلدان العربية ، القاهرة ، المجلس العربى للطفولة والتنمية القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ص ١١ ـ ١٣ .

١٥ ـ نفس المرجع السابق : ص ص١٣ ـ ١٥ .

١٦ـ أمة الولى الشوقي : وجهة النظر فى دراسة عمل الأطفال فى البلدان العربية ، ندوة عمالة الأطفال فى الأقطار العربية ، المجلس العربى للطفولة والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ص ٥٤ ـ ٥٦ .

١٧ – بثينة الديب : حجم وخصائص عمالة الأطفال فى مصر ، ورشة عمل حول " الحد من عمالة الأطفال فى مصر ، وزارة القوى العاملة ، مكتب العمل الدولى ، اليونيسيف ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٣٩ .
١٨ – عادل عاذر ، ناهد رمزى : ظاهرة عمالة الأطفال فى مصر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، اليونيسيف ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٤٦ .
١٩ – بثينة الديب : مرجع سابق ، ص ص ١١ – ١٣ .
٢٠ – ناهد رمزي : مرجع سابق، ص ٣١ .
٢١- ناهد رمزي : أطفال فى ظروف صعبة ،التوثيق الشارح للأدبيات المنشورة فى الفترة من ١٩٨٥ – ١٩٩٥ ، اليونيسيف ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٣ .
٢٢ – ناهد رمزي ، عادل عاذر : مرجع سابق ، ص ٥٨ .
٢٣ – المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ندوة نحو سياسة متكاملة لعلاج ظاهرة عمالة الأطفال ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالتعاون مع اليونيسيف ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ص ١٧ – ٢١ .

24 – Azer.A., et. al. training and welfare of working children in Shubra El kheima Cairo , NCSCR &ILO, 1993 . p . 15 .

25- أحمد عبد الله : عمالة الأطفال فى صناعة دباغة الجلود ، ندوة عمالة الأطفال فى مصر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٦ ص ص ٣١ – ٤٧ .
٢٦-ثريا عبد الجواد : الأوضاع المتغيرة لظاهرة عمالة أطفال الشوارع، مجلة بحوث كلية الآداب ، جامعة المنوفية : العدد٢٥ أبريل، ١٩٩٦، ص ١٦٢.

27-Anti slavery society. child labour in morocco's carpet industry. in planning for small Enterprises in third world cities. Ed. by Ray Bromley. London: pergeman press, 1985, pp . 171 - 180 .

28 – Tienda ., M; op.cit , pp . 370 - 391 .

29 – Mendelievich, E. (Ed), children at work, Geneva ILO, 1980, p. 32 .

٣٠ – علا مصطفى، عزه كريم: عمل الأطفال فى المنشآت الصناعية الصغيرة، مرجع سابق ، ص ٥ .

31 –Schild krout, Enid. Letravail des enfants, une nouvelle approche, revue internationale des scienced sociales , 1980, p . 15 .

٣٢ – علا مصطفى، عزه كريم: عمل الأطفال فى المنشآت الصناعية الصغيرة، مرجع سابق.
٣٣ – أحمد عبد الله : مرجع سابق .
٣٤ – أحمد يوسف محمد بشير : تحديد مؤشرات تخطيطية لمواجهة ظاهرة الطفولة العاملة فى المجتمع المصرى ، دراسة من منظور الخدمة الاجتماعية، المؤتمر الرابع لمركز دراسات الطفولة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩١.
٣٥ – بثنية محمود الديب : مرجع سابق.

36 – Azer . A ; op. cit.

٣٧ ـ نادية رشاد سعد الدين : عمالة الأطفال وعلاقتها بالتوافق النفسى دراسة ميدانية على الأطفال العاملين بالورش الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات العليا للطفولة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
٣٨ ـ نادر فرجانى : عمل الأطفال فى البلدان العربية ، المجلس العربى للطفولة والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
٣٩ ـ أمانى عبد الفتاح: المتغيرات الاجتماعية المتعلقة بعمالة الأطفال فى الريف، دراسة استطلاعية، رسالة ماجستير، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٤ .
٤٠ ـ علا مصطفي: الأطفال العاملون الحاضر والمستقبل، المؤتمر الدولى السابع عشر للإحصاء وعلوم الحاسب وتطبيقاته العلمية، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٢.
٤١ ـ ناهد رمزي: ملامح ظاهرة عمل الأطفال، ورشة عمل حول الحد من عمالة الأطفال فى مصر، وزارة القوى العاملة، القاهرة، مكتب العمل الدولى، اليونيسيف، ١٩٩٥ .
٤٢ ـ هبة نصار : الأبعاد الاقتصادية لمشكلة عمالة الأطفال فى مصر ، ورشة عمل حول الحد من عمالة الأطفال فى مصر ، وزارة القوى العاملة ، مكتب العمل الدولى ، اليونيسيف، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
٤٣ ـ عبد الله جاسم أبو رغيف : المشكلات النفسية لدى عمال الصناعة وأثرها على الإنتاج فى العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٣ .
44 - Unicef : children labour in Cairo , Egypt , unicef, 1990, p 4.
٤٥ ـ أماني عبد الفتاح: عمالة الأطفال كظاهرة اجتماعية ريفية ، عالم الكتب ، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٣ .
٤٦ ـ فاطمة محمد عثمان: التغيير الاجتماعى لقطاعات العمالة فى المجتمع الريفى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة المنيا ، ١٩٩٠ ، ص ١٢٥ .
٤٧ ـ محمد على حسن : علاقة الوالدين بالطفل وأثرها فى جناح الإحداث ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ١٦٩ .